القول المبين
في
مرسل التابعين

دكتور
محمد الطيب خضري
أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواهب المَنَّان ذو العزة والإكرام.

وأشهد أن سيدنا محمداً ﷺ عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، ورحمة الله إلى الخلق أجمعين.

اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ثم أما بعد:

إن الله ﷻ فَضَّل هذه الأمة وَشَرَّفَهَا بعلم الإسناد، وَخَصَّهَا به دون غيرها من الأمم السابقة، فباتصال الإسناد يُعرف الصحيح من السقيم، ولقد بذل الأئمة والجهابذة رحمة الله عليهم جهدهم في هذا الأمر، فصنفت المصنفات المنهجية وتباينت أراء العلماء، ورحم الله من قال: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء [1].

ومن المعلوم أن انقطاع السند دليل على ضعف الحديث سواء أكان الانقطاع من أوله، أو من وسطه، أو من أخره.

وفي الحديث المرسل يكون الانقطاع من جهة الصحابي، ومن المعلوم أن الصحابة كلهم عدول لا تضر الجهالة بهم، ولا يجوز تعديل بعضهم دون البعض الأخر، فقد اختلفت آراء العلماء قديما وحديثا في بيان حكمه، وكثرت أقوالهم، وتباينت آراؤهم في الاحتجاج بالأحاديث المرسلة، وبيان ما يُقبل منها وما يُرد.

ولما كان الحديث المرسل مختلف فيه من حيث القبول والرد، والقواعد المتعلقة به، وهو من أهم الموضوعات التي تناولها الفقهاء، والمحدثون

---

(١) نُسب هذا القول إلى عبد الله بن المبارك، راجع: مقدمة ابن الصلاح ١ / ٥٧، والحد الفاصل ١ / ٢٠٩، وأدب الإملاء والاستملاء ١ / ١٣.

بالتمحيص والدراسة، حيث أن معرفة الحديث المرسل مما يعظم الانتفاع بهـا، ويكثر الاحتياج إليها، فقد قمت بجمع آراء المحدثين والفقهاء والأصوليين فـي الحديث المرسل، ورجحت فيما بينها فأردت أن أساهم في هذا الأمر بجهد يسير، محاولا الجمع بين أراء الفقهاء، والمحدثين، ومن هنا فقد استعنت بالله ﷻ علي دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية كبرى للمشتغلين بعلم الحـديث روايـة ودراية.

والله من وراء القصد

والحمد لله رب العالمين

د. محمد الطيب خضري

تعريف الحديث المرسل

في اللغة:

قال ابن منظور[1]: حديثٌ مُرْسَل إذا كان غير متصل الإسناد، وجمعه: مَراسيل، والمُراسِل من النساء: التي تُراسِل الخُطَّاب، وقيل: هي التي فارقها زوجها بأيِّ وجه كان مات أو طلقها، وقيل: المُراسِل التي قد أَسَنَّتْ وفيها بَقِيَّة شباب، والاسم الرِّسال.

وأصل المرسل في اللغة يرجع إلى أربعة معاني كما قال العلائي[2] في جامع التحصيل [3]:

---

(١) هو إمام اللغة: أبو الفضل، محمد بن مكرم بن على بن أحمد الأنصاري، الأفريقي، المصري، جمال الدين، الشهير بابن منظور، صاحب لسان العرب، أديب، لغوي، ناظم، ناثر، خدم فى ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولى القضاء فى طرابلس، وعاد إلى مصر، فتوفى بها سنة ٧٥٠، من مصنفاته: لسان العرب، ولطائف الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة، ومختار الأغاني فى الأخبار والتهاني، ونثار الأزهار فى الليل والنهار، راجع: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر: ١٦١/٤.

(٢) هو: أبو سعيد، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، الدمشقي، المقدسي، الشافعي، حفظ القرآن، و تعلم الفقه و النحو و الأصول، و برع في الحديث، ومعرفة الرجال، والمتون والعلل، وخرج وصنف وأفاد، توفي سنة ٧٦١، من تصانيفه: تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، وتهذيب الوصول إلى مختصر جامع الأصول، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، والدرة السنية في مولد خير البرية، والوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، وغير ذلك راجع: الدرر الكامنة لابن حجر، ٩٠/٢، ٣٣٧/١٠، وطبقات الشافعية للسبكي ١٠٤/٦.

(٣) راجع: جامع التحصيل للعلائي ص: ٢٣.

الأول: الإطلاق وعدم التقيد.

من قولهم: أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً ﴾ (١).

فكأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده براو معروف.

الثاني: التفريق:

من قولهم: جاء القوم إرسالاً، أي: قطعا متفرقين، فالرسل: القطيع من كل شيء، والجمع إرسال وجاءوا رسلة رسلة، أي: جماعة جماعة، ومنه الحديث في وفاة النبي ﷺ: ﴿ فَصَلُّوا عَلَيْهِ إِرْسَالاً ﴾ (٢)، أي فرقا متقطعة يتبع بعضهم بعضا.

ولذلك قيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل: مرسل، أي: كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها.

قال السخاوي(٣) في هذا الوجه: سُمِّي مرسلاً لأن بعض الإسناد منقطع من بقيته(٤).

---

(١) سورة مريم آية: ٨٣.

(٢) أخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى في كتاب: الجنائز، باب: الجماعة يُصلون على الجنازة، حديث رقم: ٦٥١٤ ــ ٤ / ٢١٣.

(٣) هو الإمام الحافظ: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السخاوي، القاهري المولد، الشافعي الرأي، مصنفاته تزيد عن المائة والستين، قال عنه شيخه التقي بن فهد: زين الحفاظ وعمدة الأئمة الأيقاظ، شمس الدنيا والدين، ممن اعتنى بخدمة حديث
سيد المرسلين، واشتهر بذلك في العالمين، على طريقة أهل الدين والتقوى فبلغ فيه الغاية القصوى، وقال البلقيني: هو الشيخ الفاضل العلامة الحافظ، جمع فأوعى، واهتم بهذا الفن، وقال القرافي: الشيخ الإمام المُحدث الكامل الحافظ المتقن، الباحث في هذا الفن عن حقائقه المبلغ في طلب التصحيح غاية دقائقه، توفي سنة اثنتين وتسعمائة، راجع: الضوء اللامع ٢٠/٨، والكواكب السائرة ٥٣/١، والبدر الطالع ١٨٤/٢، ونظم العقيان للسيوطي ص ١٥٢.

(٤) راجع: فتح المغيث للسخاوي ٢٣٨/١.

الثالث: الاسترسال وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه.

قال ابن منظور: الاسترسال: الاستئناس والطمأنينة إلى الإنسان والثِّقةُ به فيما يُحَدِّثه [1].

فكأن المرسِل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه.

الرابع: الإسراع: من قولهم: ناقة مرسال أي سريعة السير، قال كعب ابن زهير[2]:

أمْسَتْ سُعادُ بأرْضٍ لا يُبلِّغ إلا العِتَاقُ النَّجيبَاتُ المَراسِيلُ[3]

فكأن المرسل للحديث أسرع في روايته فأسقط أحد الرواة من سنده.

قال السخاوي في هذا الوجه: كأن المرسل أسرع فيه عجلا فحذف بعض إسناده[4].

(١) راجع: لسان العرب [مادة: رَسَلَ] ٢٨٣/١١.

(٢) هو الصحابي الجليل: كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، الشاعر المشهور، صحابي معروف راجع: الإصابة: ٥٩٢/٥.

(٣) هذا بيت من قصيدته التى مدح فيها النبي ﷺ وأولها:

بانتْ سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ متيمٌ إثرها لم يفدَ مكبولُ

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ ظعنوا إلا أغنُّ غضيضُ الطرفِ مكحولُ

راجع: نهاية الأرب ٤ / ٣٨٠، وجمهرة أشعار العرب ١ / ٨٠، وأمالي المرزوقي ٨٣/١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١ / ١١.

(٤) راجع: فتح المغيث ٢٣٨/١.

وفي الاصطلاح:

قال الحاكم[1]: مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو: الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ [2].

وقال الخطيب[3]: المرسل هو: ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه.

ثم قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ [4].

وقال البغوي[5]: هو قول التابعي، أو تابع التابعي قال رسول الله ﷺ وبينه

---

(١) هو الإمام الحافظ: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، المعروف بالحاكم، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، توفي سنة ٤٠٥، من مصنفاته: الإكليل في الحديث، والمدخل إلى علم الصحيح، والمستدرك على الصحيحين، ومناقب الإمام الشافعي، ومناقب الصديق، وغيرها، راجع: تاريخ بغداد: ٤٧٣/٥، وسير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٥٥/٤.

(٢) راجع: معرفة علوم الحديث ٦٧/١.

(٣) هو الإمام الحافظ الكبير محدث الشام والعراق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، ويلقب بالخطيب البغدادي، راجع: وفيات الأعيان ٩٢/١، وطبقات الشافعية لابن السبكى ١٢/٣، وتذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣، والأنساب ٥ /١٥١، وتاريخ دمشق ٣١/٥، والمنتظم ٢٦٥/٨، ومعجم الأدباء ١٣/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨، والعبر ٣ /٢٥٣، والوافي ٧ /١٩٠، والبداية والنهاية ١ /١٠١، وطبقات الحفاظ ص: ٤٣٤.

(٤) راجع: الكفاية ٢١/١، والفقيه والمتفقه للخطيب ١ / ١٠٣.

(٥) هو الإمام الحافظ: أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، البغوي، الشافعي، المفسر، العلامة القدوة، الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، كان يلقب بمحيي السنة، وبركن الدين، وكان سيداً إماماً، عالما علامة، زاهداً قانعاً باليسير، توفي سنة ٥١٦، من مصنفاته: إرشاد الأنوار في شمائل النبي المختار، والجمع بين الصحيحين البخاري=

وبين الرسول قرن أو قرنان ولا يذكر سماعه من الذي سمعه، يعني: في رواية أخرى [1].

وقال أبو منصور البغدادي[2]: المرسل ما سقط من إسناده واحد فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل [3].

وقال ابن عبد البر[4]: المرسل أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ، ثم قال: لا يكون حديث صغار التابعين مرسلاً بل يُسمى مُنقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين فأكثر روايتهم عن التابعين [5].

وقال ابن الصلاح[6]: وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير

=ومسلم، وشرح السنة، ومصابيح السنة، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن وغيرها، راجع: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي٧/٧٥، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٣٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ص: ١٢، ووفيات الأعيان ٢/١٣٦.

(١) راجع: شرح السنة، للبغوي ١/٢٤٥.

(٢) هو: الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، البغدادي الإمام الكبير، كان عظيم القدر جليل المحل كثير العلم، وكان من أئمة الأصول، توفي سنة ٤٢٩، من تصانيفه: التحصيل في الأصول، وتفسير القرآن، وناسخ القرآن ومنسوخه، وغير ذلك، راجع: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٥/١٣٦.

(٣) راجع: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢ / ٥٤٣.

(٤) هو الإمام: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، له مؤلفات كثيرة منها: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وجامع بيان العلم وفضله، والاستيعاب في معرفة الأصحاب... وغيرها، توفي سنة ٤٦٣ هجرية، راجع: تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٨، ووفيات الأعيان ٧/٦٦.

(٥) راجع: التمهيد لابن عبد البر ١ / ١٩.

(٦) هو: أبو عمرو، عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى، الشَّهْرَزُوْرِيّ، الكُردي، الشافعي، تقيّ الدين، المعروف بابن الصَّلاح. =

الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسه[1] كعبيد الله بن عدي بن الخيار[2]، ثم سعيد بن المسيب[3]، وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ.

وقال ابن حجر[4]: ولم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد [5].

= كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، ومعرفة أسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث، وكان كثير العبادة كبير الهيبة، توفي سنة ٦٤٣، من تصانيفه: معرفة أنواع علم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وأدب المفتي والمستفتي، وصلة الناسك في صفة المناسك، وفوائد الرحلة، وغيرها الكثير، راجع: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٢٦/٨، وسير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣، و البداية والنهاية لابن كثير ١٢٨/١٣.

(١) راجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص: ٤٧.

(٢) هو الصحابي الجليل: عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي. قتل أبوه ببدر، وكان هو في الفتح مميزاً فعد في الصحابة لذلك، قال ابن حبان: له رؤية، وعَدَّهُ العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك، راجع: الإصابة ٥ / ٥٠.

(٣) هو الإمام: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ القرشي، المخزومي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ومن كبار التابعين، ومن أوسعهم علماً، كثير الحديث ثقة، فقيها مفتيا، مأمونا ورعا، قال ابن المديني: لا أعلم فى التابعين أوسع علماً من سعيد بن المسيب، وقال أبو زرعة: ثقة إمام، وقال أبو حاتم: ليس فى التابعين أنبل منه وهو أثبتهم فى أبى هريرة، راجع: تهذيب الكمال ٦٦/١١، وتقريب التهذيب ١ / ٢٤١.

(٤) هو: أبو الفضل، أحمد بن على بن محمد الكناني، العسقلانى، الشافعي، المصري، المعروف بابن حجر، صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري، وهو عالم مُحدِّث فقيه أديب ولع بالأدب والشعر فبلغ فيه الغاية، ثم أقبل على الحديث فسمع الكثير، ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقى، قصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام فى عصره، ولما حضرت العراقى الوفاة قيل له من تخلف بعدك ؟ قال: ابن حجر، ثم ابني أبا زرعة، ثم الهيثمي، كان فصيح اللسان، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، ولى قضاء مصر مرات ثم اعتزل، من مصنفاته: فتح الباري شرح صحيح البخاري، والإصابة فى تمييز الصحابة، وشرح الإرشاد فى فروع الفقه الشافعي، والدرر الكامنة، والمطالب العالية، وتبصير المنتبه، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب وغيرها، راجع: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٨٧/١.

(٥) راجع: النكت على ابن الصلاح ٢ / ٥٤٣.

وعرفه ابن حجر فقال : المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ [١].

ولابن حجر تعريف أخر وهو: ما سمعه التابعي من غير النبي ﷺ [٢].

والحق: أن هذا التعريف لابن حجر يُخرج مرسل الصحابي صغيراً كان أو كبيراً.

والمشهور: التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك [٣].

وعرفه شهاب الدين القرافي[٤] بأنه: إسقاط الصحابي من السند وليس بمتعين فيه [٥].

وعرفه ابن الهمام[٦] بأنه: قول الإمام الثقة: قال ﷺ مع حذف السند [٧].

---

(١) راجع: فتح الباري ٩/٦٠.

(٢) راجع: النكت على ابن الصلاح ٢ / ٥٤٦.

(٣) راجع: مقدمة ابن الصلاح ١/٣١.

(٤) هو: أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الصنهاجي شهاب الدين القَرَافِي، المِصْرِيّ، المَالِكِيّ، كان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية والنقلية، من مصنفاته: الفروق في القواعد الفقهية، والذخيرة في الفقه، والاستبصار فيما يدرك بالأبصار، وغيرها راجع: الديباج المذهب ص: ٦٢، وشجرة النور الزكية ص: ١٨٨، والمنهل الصافي ١ / ٢١٥.

(٥) راجع: تنقيح الفصول مع شرحه للقرافي ص: ٣٨٠، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١/١٩.

(٦) هو: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، المعروف بابن الهمام الحنفي، الإمام العلامة، كان من أئمة الفقه والأصول، وعلوم العربية، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١، من مصنفاته: تحرير الأصول، وزاد الفقير في الفروع، وفواتح الأفكار في شرح لمعات الأنوار وغير ذلك، راجع: البدر الطالع ٢/٢٠١، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/٢٩٨.

(٧) راجع: تحرير الأصول لابن الهمام ص: ٣٤٣.

وعرفه الحاكم: بأنه ما اتصل سنده إلى التابعي [١].

وعرفه الحسين بن القطان[٢] فقال: المرسل أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ خبراً، أو يكون بين الراوي وبين رجل رجل [٣].

وعرفه ابن الحاجب[٤] بأنه: قول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ [٥].

وحكى الصفدي[٦] عن بعض المتأخرين أن المرسل: ما رفع إلى النبي ﷺ من غير عنعنة، والمسند: ما رفعه راويه بالعنعنة [٧].

من خلال هذه التعريفات السابقة يتضح لنا التباين الكبير بين المحدثين والأصوليين والفقهاء في بيان حد الحديث المرسل.

وقد أفاض الإمام العلائي في هذه المسألة، ثم لخصها فقال: فيتحصل من مجموع ذلك في حد المرسل أقوال:

---

(١) راجع: معرفة علوم الحديث ص: ٢٥.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان البغدادي، توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، راجع طبقات الفقهاء للشيرازي ص: ١١٣.

(٣) نسبه إليه العلائي في جامع التحصيل ص: ١٨.

(٤) هو: أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر الدويني، المصري، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، تبحر في الفنون وكان الأغلب عليه علم العربية، توفي سنة ٦٤٦، من مصنفاته: جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي، ومختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، والمقصد الجليل في علم الخليل راجع: الديباج المذهب ٨٦/٢، وطبقات القراء للذهبي ٥١٦/٢، وغاية النهاية لابن الجزري ٥٠٨/١.

(٥) راجع: المختصر لابن الحاجب ٧٤/٢.

(٦) هو العلامة خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، الشافعي، المتوفى سنة أربع وستين وسبعمائة، راجع: الدرر الكامنة ٢ / ١٧٧، والطبقات الكبرى للسبكي ١٠ / ٧.

(٧) راجع: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد وحواشيه ٢ / ٧٤.

الأول: وهو أكثرها اتساعا: أن المرسل قول الواحد من أهل هذه الأعصار وما قبلها قال رسول الله ﷺ، كما يقوله الغلاة من متأخري الحنفية.

الثاني: وهو مقابله في التضييق: اختصاص المرسل بما أرسله كبار التابعين الذين أدركوا كثيراً من الصحابة وتقل رواياتهم عن التابعين كسعيد بن المسيب ، وأن ما أرسله صغار التابعين فليس بمرسل يجري في الخلاف بل هو منقطع.

الثالث: أن المرسل ما قال فيه التابعي عن رسول الله ﷺ سواء كان من كبار التابعين أو من صغارهم، وهذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث.

الرابع: أن المرسل ما سقط من سنده رجل واحد سواء كان المرسل له تابعيا أو من بعده [1].

وصرح أبو عبد الله الحاكم بأن مشايخ الحديث لم يختلفوا أنه هو الذي يرويه المُحَدِّث بأسانيد متصلة إلى التابعي ثم يقول التابعي قال رسول الله ﷺ [2]، ووافقه غيره على حكاية الاتفاق [3].

ومما سبق يمكن لنا أن نقول في تعريف الحديث المرسل أنه: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

---

(١) راجع: جامع التحصيل للعلائي ص: ٣٠، وما بعدها بتصرف.

(٢) راجع: معرفة علوم الحديث ص: ٢٥.

(٣) راجع: فتح المغيث ٢٤٥/١، وجامع التحصيل للعلائي ص ٢١.

علاقة الحديث المرسل
بالحديث المنقطع

الحديث المُنقطع هو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه [١].

وقيل هو: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان، سواء تُرِك الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره [٢].

فالحديث إذا سقط من إسناده راوٍ أو أكثر من راو في أي موضع من مواضع الإسناد ؛ سواء أكان السقط من أول الإسناد، أو من وسطه، أو من آخره، سُمي حديثا منقطعا، على الرغم من اختلاف التسمية عند المحدثين تبعاً لموضع القطع.

وقال الحاكم: المنقطع غير المرسل وقلما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما [٣].

ويدخل في المنقطع الحديث المرسل، والمعلّق[٤]،

---

(١) راجع: تدريب الراوي ١/٢٠٧.

(٢) راجع: المختصر في أصول الحديث ١ / ٤.

(٣) راجع: معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٢٧.

(٤) الحديث المعلق لغة هو: اسم مفعول من علّق الشيء بالشيء، أي: ربطه به، وجعله معلقا.
وسمّى هذا السند معلقا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلّق بالسقف ونحوه.
والحديث المعلق اصطلاحا: هو ما حذف من أول إسناده راوٍ فأكثر على التوالي، ولو إلى نهايته.
وقيل: هو مأخوذ من مبدأ إسناده واحدا فأكثر، راجع: المختصر في أصول الحديث ١ / ٣.
الحديث المعلّق نوع من أنواع الحديث الضعيف، للجهل بحال الراوي، أو الرواة الذين لم يذكروا فى الإسناد.
ويستثنى من هذا الحكم المعلقات التى جاءت فى الكتب التى التزم أصحابها الصحة كالصحيحين فهذا له حكم خاص.
فالأحاديث المعلّقة فى صحيح البخاري أكثر من الأحاديث المعلقة فى صحيح مسلم. =

والمعضل [1].

وقال الخطيب: والمنقطع مثل المرسل [2].

وقال ابن عبد البر: المنقطع عندي كل ما لم يتصل، سواء كان معزواً إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره[3]، فيدخل فيه الموقوف[4] على الصحابي فمن دونه.

= قال الحافظ أبو على الغساني فى كتابه: تقييد المهمل وتمييز المشكل ١ / ٧٦: المعلقات فى صحيح الإمام مسلم، قد بلغ عددها أربعة عشر حديثا، ثم تبعه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح وحقق أنها اثنا عشر حديثا فقط، ثم قال: وهى موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وَصْلُها.

أما المعلقات فى صحيح البخاري فيصل عدد أحاديثها ١٣٤١ حديث، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان بصيغة الجزم مثل: قال، فعل، رَوَى، ذَكَرَ، أَمَرَ، نَهَى.

القسم الثاني: ما كان بصيغة التمريض مثل: يُذكر، يُروى.

حكم القسم الأول: يحكم بصحته عن المضاف إليه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنده عنه، لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقا بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله، راجع: مقدمة ابن الصلاح ١ / ٣.

ومثال الحديث المعلق: ما أخرجه البخاري فى الصحيح: فى كتاب الإيمان ١ / ١٥: بَاب حُسْنُ إِسْلامِ الْمَرْءِ، قال: قَالَ مَالِكٌ أخبرني زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا ﴾. قال ابن حجر: هكذا ذكره البخاري معلقا، ولم يوصله فى موضع آخر من هذا الكتاب، راجع: فتح الباري ١/٩٨.

(١) سيأتي تعريف الحديث المعضل عند حديثنا عن علاقة الحديث المرسل بالحديث المعضل.

(٢) راجع الكفاية ص: ٥٨.

(٣) راجع التمهيد لابن عبد البر ١ / ٢١.

(٤) هو اسم مفعول من الوقف كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.=

فالحديث المنقطع والمرسل يشتركان في الانقطاع في السند، ويختص المنقطع بأي انقطاع في السند، ويختص المرسل بالانقطاع في آخر الإسناد.

= واصطلاحا: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان الإسناد إليه متصلاً أم منقطعاً.

وقيل: هو: ما يروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ.

وقيل: ما رُوِيَ عن الصحابي من قول أو فعل، متصلاً كان أو منقطعاً، وهو ليس بحجَّة على الأصح، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً نحو: وقفه مُعَمَّر على همّام، ووقفه مالك على نافع.

وينقسم الحديث الموقوف من حيث الحكم إلى قسمين :

١- موقوف له حكم المرفوع: مثل قول الصحابي: أُمرنا أو نُهينا أو أُبيح لنا... الخ، فالآمر والناهي هو النبى ﷺ.

٢- موقوف ليس له حكم المرفوع :ويندرج تحت هذا القسم أقوال وفتاوى وخطب الصحابة ﷺ.

ويطلق بعض الفقهاء على الموقوف: الأثر، وقال أبو القاسم الفوراني من الخراسانيين: إن الفقهاء يقولون: الخبر ما كان عن النبي ﷺ والأثر ما يُروى عن الصحابة.

ولكن المحدثون كما عزاه إليهم النووي في التقريب يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف.

راجع: التقريب مع التدريب ص: ١٠٩، والإرشاد ص: ٧٦، وفتح المغيث ٢ / ١٨٧، ومقدمة ابن الصلاح ١ / ٧، وعلوم الحديث ص: ٤٢، والتقريب والتيسير ١ / ٣، والمختصر في أصول الحديث ١ / ٤.

تسوية بعض العلماء بين المنقطع والمرسل

سوى بعض العلماء بين الحديث المنقطع والمرسل مثل:

١- الإمام الشافعي(١):

فقد سمي الإمام الشافعي الحديث المرسل مُنقطعاً كما جاء في الرسالة حيث قال: من شاهد أصحاب، رسول الله من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي اعتبر عليه بأمور (٢).

---

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه، المُجدد لأمر الدين، سيد الفقهاء.

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السَّائب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المُطَّلب بن عبد مناف القُرشي، أبو عبد الله، الشافعي المَكيُّ نزيل مصر.

أمه: فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبى طالب.

ولد رحمه الله بعسقلان سنة خمسين، وقيل: بغزة، ثم حملته أمه إلى مكة فتربى بها.

قال عنه ابن حجر في التقريب: المُجدد لأمر الدين على رأس المائتين، وكان يصفه الحُميدى بأنه سيد الفقهاء وقال ابن أبى حاتم: كتب إلي أبو عثمان الخوارزمي: ثنا أبي أيوب حُميد بن أحمد المصري قال: كنت عند أحمد بن حنبل نتذاكر في مسألة فقال رجل لأحمد: يا أبا عبد الله لا يصح فيه حديث، قال: إن لم يصح فيه حديث ففيه قول الشافعي وحُجته أثبت شيء فيه، وقال أبو داود: ليس للشافعي حديث أخطأ فيه، وقال أبو زرعة الرازي: ما عند الشافعي حديث غلط فيه.

راجع: تقريب التهذيب ٥٧٣٥، وتهذيب التهذيب ٢٣/٩، وتهذيب الكمال ٣٥٥/٢٤، والتاريخ الكبير ٧٣/١، والكاشف ٤٧٧٧/٣.

(٢) منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شاركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشاركه فيه من يسنده قبل ما يفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله وهي أضعف من الأولى، وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولا له فإن وجد ما يوافق ما روى عن =

٢- الخطيب البغدادي:

قال الخطيب: لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه نحو رواية: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير[١]،

ومحمد بن المنكدر[٢]، والحسن البصري[٣]،

=رسول الله ﷺ كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله، راجع: الرسالة ١ / ٤٦١.

(١) هو الإمام: عروة بن الزبير بن العوام بن خُويلد بن أسد بن عبد العزي بن قصي الأسدي.

أمه: أسماء بنت أبي بكر الصديق، وخالته: السيدة عائشة زوج النبي ﷺ.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه مشهور، من الثانية، وذكره ابن سعد: في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: كان ثقة كثير الحديث فقيهاً عالماً ثبتاً مأموناً، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن، وقال خالد بن نزار عن ابن عيينة: كان أعلم الناس بحديث عائشة عروة، وعمرة، والقاسم، اختلف في تاريخ وفاته فقيل: سنة تسع وتسعين، وقيل خمس وتسعين، وقيل: غير ذلك.

راجع: تقريب التهذيب ١٥٧ ــ ٢ / ١٩، وتهذيب التهذيب ٧ / ١٥٩، وتهذيب الكمال ٣٩٠٥ ــ ٢٠ / ١١، والتاريخ الكبير ٧ / ١٣٨، والجرح والتعديل ٦ / ٢٢٠٧، والكاشف ٢ / ٣٨٢٧.

(٢) هو: أبو عبد الله، محمد بن المنكدر بن عبد الله بن التيمي، المدني، ثقة فاضل من الثالثة، ذكره محمد بن سعد فى الطبقة الرابعة من أهل المدينة. مات سنة ثلاثين أو بعدها، راجع: تهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، وتقريب التهذيب ١ / ٥٠٨.

(٣) هو الإمام: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه، فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، وهو رأس أهل =

ومحمد بن سيرين[1] وغيرهم من التابعين عن رسول الله ﷺ [2].

وبمثابته في غير التابعين نحو: رواية ابن جريج[3] عن عبيد الله بن عبدالله بن

=الطبقة الثالثة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين راجع: تهذيب الكمال ٩٥/٦، وتقريب التهذيب ١ / ١٦٠.

(١) هو الإمام الحافظ: محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري إمام وقته.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرِّوَاية بالمعنى، وقال أبو طالب عن أحمد: من الثقات، وقال ابن معين: ثقة، وقال الدوري عن ابن معين: سمع من ابن عمر حديثاً واحداً، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماماً كثير العلم ورعاً، وقال معتمر عن ابن عون: كان من أرجى الناس لهذه الأمة، وأشدهم أزراً على نفسه، وقال معاذ بن معاذ عن ابن عون: لم أر في الدنيا مثل ثلاثة: محمد بن سيرين بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، ورجاء بن حيوة بالشام، ولم يكن في هؤلاء مثل محمد، وقال حماد عن عثمان التيمي: لم يكن بالبصرة أحد أعلم بالقضاء منه وقال: مات محمد بن سيرين لتسع مضين من شوال منها، وقال ابن حبان: كان محمد بن سيرين من أورع أهل البصرة، وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يُعَبِّر الرؤيا مات وهو ابن ٧٧ سنة.

راجع: تقريب التهذيب ٥٩٦٦، وتهذيب التهذيب ١٨٤/٩، وتهذيب الكمال ٥٢٨٠ – ٣٤٤/٢٥، والتاريخ الكبير ٢٥١/١، والجرح والتعديل ١٥١٨/٧، والكاشف ٤٩٧١/٣.

(٢) راجع: الكفاية ١ / ٣٨٤.

(٣) هو الإمام: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي.

قال عنه ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: من أول من صنَّف الكتب ؟ قال: ابن جُرَيْج وابن أبي عروبة، وقال علي بن المديني عن يحيي بن سعيد القطان: ابن جُرَيْج أثبت في نافع من مالك، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: ولد سنة ثمانين، وتوفي في العشر الأوائل من ذي الحجة سنة خمسين ومائة. =

عتبة[1]،

ورواية مالك بن أنس[2] عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق[3] ﷺ، ورواية حماد بن أبي سليمان[4]،

= راجع: تقريب التهذيب ٤٢٠٧، وتهذيب التهذيب ٣٥٢/٦، وتهذيب الكمال ٣٥٣٩ – ٣٣٨/١٨، والتاريخ الكبير ١٣٧٣/٥، والجرح والتعديل ١٦٨٧/٥، والكاشف ٣٥٠٥/٢.

(١) هو: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذلي.

روى عن: أبي هريرة، وعائشة، وابن عمر... وغيرهم من الصحابة ﷺ.

وروى عنه: أخوه عون، والزهري، وأبو الزناد، وابن جريج... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه ثبت، وقال الواقدي: كان عالماً، وكان ثقة فقيها كثير الحديث والعلم، وقال العجلي: كان أحد فقهاء المدينة وهو تابعي ثقة جامع للعلم وهو معلم عمر بن عبد العزيز، وقال ابن المديني: مات سنة ٩٩.

راجع: تقريب التهذيب ٤٣٢٥، وتهذيب التهذيب ٢٢/٧، وتهذيب الكمال ٣٦٥٣ ٧٣/١٩، والتاريخ الكبير ١٢٣٩/٥، والجرح والتعديل ١٠١٧/٥، والكاشف ٣٦٠٨/٢.

(٢) هو الإمام: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة.

قال عنه ابن حجر في التقريب: الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقال حرملة عن الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين، توفي سنة ١٧٩ هجرية.

راجع: تقريب التهذيب ٦٤٤٤، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٥، وتهذيب الكمال ٥٧٢٨ ــ ٢٧ / ٩١، والتاريخ الكبير ١ / ١٣٢٣، والجرح والتعديل ٨ / ٩٠٢، والكاشف ٣ / ٥٣٢٩.

(٣) هو: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي، التيمي، المدني، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة مات سنة ست ومائة على الصحيح، راجع: تهذيب الكمال ٤٢٧/٢٣، وتقريب التهذيب ٤٥١/١.

(٤) هو: أبو إسماعيل، حماد بن أبي سليمان: مسلم، الأشعري مولاهم، الكوفي، فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة ورمي بالإرجاء، مات سنة عشرين أو قبلها، راجع: تهذيب الكمال، للمزي: ٢٦٩/٧، وتقريب التهذيب ١ / ١٧٨.

عن علقمة[1]، فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه، وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه فمثاله:

رواية الحجاج بن أرطأة [2]، وسفيان الثوري[3]،

---

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن كهل، النخعي، الكوفي، ولد في حياة رسول الله ﷺ.

روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وابن مسعود... وغيرهم من صحابة رسول الله ﷺ، وروى عنه: عامر الشعبي، وسلمة بن كهيل، وأبو الرقاد النخعي... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية، وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة من أهل الخير، وقال قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه: أدركت ناسا من أصحاب النبي ﷺ يسألون علقمة ويستفتونه، وقال أبو نعيم: مات سنة إحدى وستين، وقيل غير ذلك، راجع: تقريب التهذيب ٢٨٦ ــ ٣١/٢، وتهذيب التهذيب ٤٨٤٦ ــ ٢٣٧/٧، وتهذيب الكمال ٤٠١٧ ــ ٣٠١/٢٠، والتاريخ الكبير ١٧٧/٧، والجرح والتعديل ٢٢٥٨/٦، والكاشف ٣٩٢٧/٢.

(٢) هو: أبو أرطأة، حجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي، الكوفي، أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس، قال العجلي: كان فقيها، وقال أحمد: كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك ؟ قال: لأن فى حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة. وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوى يدلس. وقال الذهبي: من كبار الفقهاء راجع: تهذيب الكمال ٤٢٠/٥، وتقريب التهذيب ١ / ١٥٢.

(٣) هو الإمام الحافظ: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلّس، وقال شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم، وابن معين، وغيرهم من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن المبارك: كتب عن ألف ومائة شيخ، ما كتبت عن أفضل من سفيان، فقال له رجل: يا أبا عبد الله: رأيت سعيد بن جبير وغيره يقول هذا ؟ قال: هو ما أقول، ما رأيت أفضل من سفيان، وقال ابن مهدي: كان وهب يُقدم سفيان في الحفظ على مالك، وقال أبو داود: بلغني عن ابن معين قال: ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان، وقال أبو قطن: قال لي شعبة: إن سفيان ساد الناس بالورع والعلم، وقال الخطيب: =

وشعبة[1]،

عن الزهري[2] وما كان نحو ذلك مما لم نذكره والحكم في الجميع عندنا واحد وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثا عن شيخ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه وسمع ما عداه [3].

=كان إماما من أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين مجمعا على إمامته بحيث يُستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد، وقال النسائي: هو أجل من أن يُقال فيه ثقة وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماماً، وقال ابن سعد: ولد سنة سبع وتسعين، وكان ثقة مأمونا وكان عابداً ثبتاً واجتمعوا على أنه توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٢٤٢٥، وتهذيب التهذيب ١٠١/٤، وتهذيب الكمال ١٥٤/١١، والتاريخ الكبير ٢٠٧٧/٤، والجرح والتعديل ٩٧٢/٤، وتاريخ بغداد ١٥١/٩، والحلية ٣٥٦/٦.

(١) هو الإمام الحافظ: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى الأزدي.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ متقن، وكان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السنة، وكان عابداً، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال، وقال أبو الوليد الطيالسي: قال لي حماد بن زيد: إذا أردت الحديث فالزم شعبة، وقال: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته، وقال ابن مهدي: كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث،

وقال الشافعي: لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، وقال أبو بكر بن منجويه: ولد سنة اثنتين وثمانين، وتوفي سنة ستين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٢٧٩٨، وتهذيب التهذيب ٣٠٨/٤، وتهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، وطبقات ابن سعد ٢٨٠/٧، والتاريخ الكبير ٢٦٧٨/١٤، والجرح والتعديل ١٦٠٩/٤، والكاشف ٢٢٩٧/٢.

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، المدني، كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار وكان فقيها فاضلا، عالمًا بالحديث والقرآن والعربية والأنساب، وكان كريمًا جوادًا، جريئًا فى الحق، حسن المعتقد، قال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، توفى سنة ١٢٥، راجع: تقريب التهذيب ٦٣١٥، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٥، وتهذيب الكمال ٥٦٠٦ ــ ٢٦ / ٤١٩، والتاريخ الكبير ١ / ٦٩٣، والجرح والتعديل ٨ / ٣١٨، والكاشف ٣ / ٥٢٣٤، والميزان ٤ / ٨١٧١.

(٣) راجع: الكفاية ٣٨٤/١.

٣- أبو عبد الله المازري[١]:

فقد قال في شرح البرهان: أما المرسل فهو رواية التلميذ عن شيخ شيخه كقول سحنون[٢] قال مالك، وقول مالك قال ابن عمر[٣]، ومعلوم أن سحنون لم يلق مالكا، ولا مالك لقي ابن عمر رضي الله عنهما، وهكذا إذا قال مالك عن نافع[٤] عن النبي ﷺ، وكذلك قول مالك في الموطأ أن ابن شهاب قال كان النبي

---

(١) هو: أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر بن محمد، التميمي، المازَري، القيرواني، الفقيه المالكي، المعروف بالذكي، أحد الأئمة الأعلام، كان فاضلا متقنا، توفي سنة ٥٣٦، من مصنفاته: المعلم بفوائد مسلم، وإيضاح المحصول في برهان الأصول، ونظم الفرائد في علم العقائد، وتعليق على المدونة، وشرح التلقين، راجع: الديباج المذهب ١/١٤٧، وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٠٥، وشجرة النور الزكية ١/١٢٧.

(٢) هو: أبو سعد، عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال، التنوخي، الفقيه المالكي، قاضي إفريقية، الملقب بسحنون، وسحنون اسم طائر بالمغرب، انتشرت إمامته وسلم له أهل عصره واجمعوا على فضله وتقدمه واجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره: الفقه والورع والسماحة، توفي سنة ٢٤٠، راجع: الديباج المذهب ٢/٣٠، وشجرة النور الزكية ١ / ٧٠ ونزهة الألباب في الألقاب ١ /٣٦٢.

(٣) هو الصحابي الجليل: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي، العدوى، المكي، المدني، أسلم مع أبيه وهاجر وعرض على النبي ﷺ ببدر وأحد فاستصغره، وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو شقيق السيدة: حفصة أم المؤمنين، أمهما: زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون، وقال عبد الله ابن مسعود: إن من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر، و قال جابر بن عبد الله: ما منا أحد أدرك الدنيا إلا مالت به و مال بها، إلا عبد الله بن عمر، توفى سنة ٧٣، راجع: الإصابة ٤/١٨١.

(٤) هو الإمام: نافع بن الفقيه، مولي ابن عمر، أبو عبد الله المدني.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فقيه مشهور، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيه مشهور، وقال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، مات سنة سبع عشرة ومائة، راجع: تقريب التهذيب ٧١١٢، وتهذيب التهذيب ١٠ ٣٦٨، وتهذيب الكمال ٦٣٧٣ ٢٩/٢٩٨، والتاريخ الكبير ٨/٢٢٧٠، والجرح والتعديل ٨/٢٠٧٠، والكاشف ٣/٥٨٨٨.

ﷺ يقول آمين [1].

وعلى هذا فهل يُسمى حديث التابعي الصغير أو من بعده مرسلاً، أم منقطعا ؟.

حاصل القول أن جمهور المحدثين يرون عدم التفرقة بين التابعي الكبير والصغير.

قال السخاوي: لم أر التقييد بالكبير صريحاً عن أحد، نعم قَيَّدَ الشافعي المرسل الذي يُقبل أن يكون من رواته التابعي الكبير، ولا يلزم من ذلك أنه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلاً، بل صرح الشافعي بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسله وذلك في قوله: ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة [2].

قال ابن عبد البر: أما المرسل فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول: أبو أمامة بن سهل بن حنيف[3]، أو عبيد الله بن عدي بن الخيار[4]، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة[5]، أو من كان مثلهم: قال رسول الله ﷺ.

---

(١) راجع: جامع التحصيل ص ٢٦.

(٢) راجع: الرسالة للشافعي ص: ٤٦٥، وفتح المغيث ١/٢٤٠.

(٣) هو: أبو إمامة، أسعد بن سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري، مشهور بكنيته، ولد قبل وفاة النبى ﷺ بعامين، وأتى به النبى ﷺ فَحَنَّكَهُ وسماه باسم جده لأمه أبى أمامة أسعد ابن زرارة، قال البخاري: أدرك النبى ﷺ ولم يسمع منه، وقال ابن حجر: روى عن النبي ﷺ أحاديث أرسلها، وروى عن جماعة من الصحابة، راجع: الإصابة /١٨١، ترجمة رقم: ٤١٤.

(٤) هو: عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، النوفلي، قال ابن حبان: له رؤية، وقال البغوي: بلغني أنه ولد على عهد النبي ﷺ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين، وقال العجلي: تابعي ثقة من كبار التابعين راجع: تهذيب الكمال ١١٢/١٩، ترجمة ٣٦٦٤، وتقريب التهذيب ١ / ٣٧٣.

(٥) هو: أبو محمد، عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزى، حليف بنى عدى، المدني، روى عن: جابر بن عبد الله وعائشة وحارثة بن النعمان وأبيه عامر بن ربيعة وغيرهم، وروى =

وكذلك من كان دون هؤلاء مثل: سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله ابن عمر[1]، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم، وكذلك: علقمة، ومسروق[2]، والحسن، والشعبي[3]، وسعيد بن جبير[4]، ومن كان مثلهم من التابعين الذين

=عنه: الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأمية بن هند وغيرهم، قال ابن معين: لم يسمع من النبى ﷺ، وقال أبو زرعة: مدني أدرك النبى ﷺ، وهو ثقة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة من كبار التابعين، وقال ابن حبان: أتاهم النبى ﷺ فى بيتهم وهو غلام، وروايته عن الصحابة، راجع: تهذيب الكمال ١٤٠/١٥، ترجمة رقم ٣٣٥٢، وتقريب التهذيب ١ / ٣٠٩.

(١) هو: أبو عمر، وقيل: أبو عبد الله، سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، المدني، أحد الفقهاء السبعة، كان ثبتاً عابداً فاضلاً كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، راجع: تهذيب الكمال ١٤٥/١٠، وتقريب التهذيب ١ / ٢٢٦.

(٢) هو: أبو عائشة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني، الوادعى، الكوفي، ثقة فقيه عابد مخضرم، قال العجلي: ثقة وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرئون ويفتون، وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة، وذكره ابن حبان فى الثقات، راجع: تهذيب الكمال ٤٥١/٢٧، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٨٥.

(٣) هو الإمام الحافظ: أبو عمرو، عامر بن شراحيل الشَّعبي الكوفي.
قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل، وقال منصور الغداني عن الشعبي: أدركت خمسمائة من الصحابة، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول بعد الصحابة ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال: إذا حَدَّثَ عن رجل فهو ثقة، وقال ابن حبان في ثقات التابعين كان فقيهاً شاعراً، وقال ابن سعد: توفي سنة تسع ومائة.
راجع: تقريب التهذيب ٣١٠٣، وتهذيب التهذيب ٦٠/٥، وتهذيب الكمال ٣٠٤٢ ــ ٢٨/١٤، والتاريخ الكبير ٢٥٠٣/٤، والتاريخ الصغير ٢٤٣/١، والجرح والتعديل ١٨٠٢/٦، والجمع ٣٧٧/١، والكاشف ٢٥٥٣/٢، وتاريخ بغداد ٢٢٧/١٢، وطبقات ابن سعد ٢٤٦/٦.

(٤) هو: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، الكوفي، روى عن: ابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو، وأبى موسى الأشعري وغيرهم من الصحابة ﷺ، وروى عنه: ابناه عبد الملك وعبد الله، ومسلم البطين وغيرهم. =

يصح لهم لقاء الجماعة من الصحابة ومجالستهم فهذا هو المرسل عند أهل العلم، ثم قال: ومثله أيضا مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء مثل حديث ابن شهاب، وقتادة[1] عن النبي ﷺ فقوم من أهل الحديث يُسمونه مرسلاً كمرسل كبار التابعين.

وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبي ﷺ يسمى منقطعا لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين وأكثر روايتهم عن التابعين فما ذكروه عن النبي ﷺ يُسمى مُنقطعا [2].

٤- أبو الحسن بن القطان[3] قال: الإرسال رواية الراوي عمن لم يسمع منه وهو الذي حكاه ابن الصلاح عن الفقهاء الأصوليين، بل وعن الخطيب فإنه

= قال عنه ابن حبان فى الثقات: كان فقيهاً عابداً فاضلاً ورعاً، وقال أبو القاسم الطبري: ثقة إمام حجة على المسلمين. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، وهو من كبار أئمة التابعين ومن أكثرهم علما، وعبادة وورعا قتله الحجاج ظلما فى شعبان سنة ٩٥، راجع: سير أعلام النبلاء ٣٢١/٤، وتهذيب الكمال ٣٥٨/١٠، وتقريب التهذيب ١ / ٢٣٤.

(١) هو: قَتادة بن دعامة بن قَتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة، أبو الخطاب السدوسى، البصري، ولد رحمه الله أكمه، قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، وقال بكير بن عبد الله المزني: ما رأيت الذي هو أحفظ منه، ولا أجدر أن يؤدي الحديث كما سمعه، وقال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس، وقال الإمام أحمد: كان قتادة أحفظ من أهل البصرة لم يسمع شيئا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وقال عمرو بن علي: ولد سنة واحد وستين، ومات سنة سبع عشرة ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٥٥٣٥، وتهذيب التهذيب ٣٠٦/٨، وتهذيب الكمال ٤٨٤٨ – ٤٩٨/٢٣، والكاشف ٤٦١٨/٢، والميزان ٦٨٦٤/٣، والجرح والتعديل ٧٥٦/٧.

(٢) راجع: جامع التحصيل للعلائي ص: ٢٧.

(٣) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى الحميري، نزيل مراكش المعروف بابن القطان، قاضي الجماعة، كان حافظا ثقة مأمونا، وكان من =

قال: والمعروف في الفقه وأصوله أن ذلك كله، أي المنقطع والمعضل يُسمى مرسلاً، قال وإليه ذهب من أهل الحديث الخطيب وقطع به [1].

٥ – النووي[2] قال: المرسل عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبى بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع، وقال جماعة من المحدثين أو أكثرهم لا يسمى مرسلاً إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ [3].

وعقب على ذلك السخاوي بقوله: قوله على أي وجه كان يشمل الابتداء والانتهاء وما بينهما الواحد فأكثر [4].

وقال النووي أيضاً في المجموع: ومرادنا بالمرسل هنا ما انقطع إسناده فسقط من رواية واحد فأكثر وخالفنا أكثر المحدثين فقالوا هو رواية التابعي عن النبي ﷺ [5].

=أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية في الرواية، توفي سنة ٦٢٨، راجع: شذرات الذهب ١٢٨/٣.

(١) راجع: بيان الوهم والإيهام ٤٩٣/٥.

(٢) هو: الإمام الحافظ شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف الحزامي الشافعي، ولد في محرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة هجرية، من مؤلفاته: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، والأذكار، والأربعين، والإرشاد في علوم الحديث، والتقريب، والمبهمات، والتبيان في آداب حملة القرآن، والمجموع، وشرح المهذب... وغيرها، توفي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة، راجع: طبقات الشافعية ١٣٧/٥، والفتح المبين ٨٤/٢.

(٣) راجع: شرح النووي على مسلم ٣٠/١.

(٤) راجع: فتح المغيث للسخاوي ٢٤٢/١.

(٥) راجع: المجموع للنووي ٦٠/١.

إطلاق العلماء اسم المرسل على المنقطع

إن من يتصفح كتب السنة يجد كثيراً من العلماء أطلق اسم المرسل على المنقطع، ومن هؤلاء:

الإمام البخاري(١).

ومن هذه الأمثلة في صحيحه قال:

١ ـ حدثنا عمر بن حفص(٢) حدثنا أبي(٣)

---

(١) هو الإمام الحافظ: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري.

قال عنه شيخ الإسلام ابن حجر في التقريب: جبل الحفظ، وإمام الدنيا ثقة الحديث من الحادية عشرة، وقال أبو عبد الله الحاكم: سمعت أبا الطيب يقول: سمعت ابن خزيمة يقول: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخاري، وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: رأيت العلماء بالحرمين، والعراقيين فما رأيت فيهم أجمع منه، وقال بُكير بن نمير: سمعت الحسن بن الحسين البزار ببخاري يقول: رأيت محمد بن إسماعيل شيخاً نحيف الجسم، ليس بالطويل، ولا بالقصير، ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي يوم السبت لغرة شوال سنة ست وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما.

راجع: تقريب التهذيب ٤٣ ـ ٢ / ١٤٤، وتهذيب التهذيب ٥٩٦٢ ـ ٩ / ٣٩، وتهذيب الكمال ٥٠٥٩ ـ والكاشف ٣ / ٤٧٨٦.

(٢) هو الإمام: عمر بن حفص بن غياث بن الطلق، الكوفي.

روى عن: أبيه، وابن إدريس، وأبي بكر بن عياش، ومسكين بن بكير... وغيرهم. وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ربما وهم من العاشرة، وقال أبو داود: تبعته إلى منزله، ولم أسمع منه شيئاً، وقال أبو حاتم ثقة، وقال العجلي، وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن شاهين: في الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري، وابن سعد: مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وزاد ابن سعد: في ربيع الأول.

راجع: تقريب التهذيب ٤٠٤ ـ ٥٣/٢، وتهذيب التهذيب ٥٠٥٧ ـ ٣٦٨/٧، وتهذيب الكمال ٤٢١٧ ـ ٣٠٤/٢١، والتاريخ الكبير ١٩٩٤/٦، والجرح والتعديل ٥٣٨/٦، والكاشف ٤٠٩٧/٢.

(٣) هو الإمام الحافظ: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي.

روى عن: يحي بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، والثوري... وغيرهم.

وروى عنه: ابنه عمر، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ويحي بن يحي... وغيرهم. =

حدثنا الأعمش[1] حدثنا إبراهيم[2] والضحاك المشرقي[3] عن أبي سعيد الخدري[4] ﷺ قال: قال النبي ﷺ لأصحابه: ﴿ أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ

= قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر، وقال النسائي، وابن خراش: ثقة، وقال العجلي: ثقة مأمون فقيه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الفلاس: توفي سنة ست وتسعين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ١٤٣٦، وتهذيب التهذيب ٣٧٣/٢، وتهذيب الكمال ٥٦/٧، والتاريخ الكبير ٢٨٠٤/٢، والجرح والتعديل ٨٠٣/٣، والميزان ٢١٦٠/١، والكاشف ٢٤٣/١.

(١) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش.

روى عن: زيد بن وهب، وإسماعيل بن رجاء، وإبراهيم بن يزيد... وغيرهم.

وروى عنه: الحكم بن عتيبة، وسليمان التيمى، وابن المبارك... وغيرهم .

قال عنه ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع لكنه يُدلِّس، وقال ابن عيينة: سبق الأعمش أصحابه بأنه كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض وقال شُعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش.

راجع: تقريب التهذيب ٢٦٢٣، وتهذيب التهذيب ٢٠١/٤، وتهذيب الكمال ٧٦/١٢، والتاريخ الكبير ١٨٨٦/٤، والجرح والتعديل ٦٣٠/٤.

(٢) هو: أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، الكوفي.

روى عن: مسروق، وعلقمة، وهمام بن الحارث، وشريح القاضي... وغيرهم.

وروى عنه: الأعمش، وابن عون، وحماد بن سلمة... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة، وقال العجلي: رأى عائشة رؤيا، وكان مفتي أهل الكوفة، وكان رجلا صالحا متوقيا، قليل التكلف مات وهو مختف من الحجاج، وقال الشعبي: ما ترك أحداً أعلم منه، وقال أبو نعيم: مات سنة ست وتسعين، راجع: تهذيب الكمال ٢٣٣/٢، وتقريب التهذيب ١ / ٩٥.

(٣) هو: أبو سعيد، الضحاك بن شراحيل، و يقال: ابن شرحبيل الهمداني، المشرقي، الكوفي، روى عن: أبى سعيد الخدري، ومالك بن أوس بن الحدثان، وروى عنه: سليمان الأعمش، وعبد الملك بن ميسرة، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق راجع: تهذيب الكمال ٢٦٣/١٣، وتقريب التهذيب ١ / ٢٧٩.

(٤) هو: أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، الخزرجى، الخدري مشهور بكنيته، استصغر بأحد واستشهد أبوه بها، وشهد ما بعدها روى عن النبى ﷺ الكثير راجع: الإصابة ٧٨/٣، ترجمة رقم ٣١٩٨.

فِي لَيْلَةٍ ؟ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا أَيُّنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ ﴾.

قال الفِرَبري[1]: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم ورّق' قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك المشرقي مُسند[2].

قال الحافظ في الفتح معلقاً: والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وكأن الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق للبخاري، أي: ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل، وعلى المتصل لفظ المسند، والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ والمسند ما يضيفه[3].

---

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي الجامع الصحيح عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين، ولد سنة ٢٣١، وتوفي سنة ٣٢٠، راجع سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٠/١٥.

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: فضائل القرآن، باب: فضل چ ٱ ب ب ب چ ٦ / ١٠٥ عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٣) راجع: فتح الباري ٦٠/٩.

٢ ــ وقال الإمام البخاري: وَقَالَ عِكْرِمَةُ(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ(٢): { إِذَا زَنَى

(١) هو الإمام الحافظ: عكرمة البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس، روى عن مولاه، وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي... وغيرهم من الصحابة ﷺ.
وروى عنه: إبراهيم النخعي، وعمارة بن أبي حفصة، والشعبي... وغيرهم.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت عالم بالتفسير، وقال الفرزدق بن جواس: كنا مع شهر بن حوشب بجرجان فقدم علينا عكرمة، فقلنا لشهر: ألا نأتيه ؟ فقال: ائتوه فإنه لم يكن أمة إلا كان لها حِبْراً وإن مولى ابن عباس حبر هذه الأمة، وقال عمر بن فضيل عن عثمان بن حكيم: كنت جالسا مع أبي أمامة بن سهل بن حنيف إذا جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عكرمة عني فصدقوه فإنه لم يكذب علي ؟ فقال أبو أمامة: نعم، وقال عمرو بن دينار: دفع إلي جابر بن زيد مسائل أسأل عنها عكرمة وجعل يقول هذا عكرمة مولى ابن عباس هذا البحر فسلوه، وقال ابن عيينة: كان عكرمة إذا تكلم قي المغازي فسمعه إنسان قال: كأنه مشرف عليهم يراهم، وقال جرير: قيل لسعيد بن جبير: تعلم أحداً أعلم منك ؟ قال: نعم عكرمة، وقال إسماعيل ابن أبي خالد: سمعت الشعبي يقول: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، وقال أبو عمر الضرير، والهيثم بن عدي: مات سنة ست ومائة .
راجع: تقريب التهذيب ٤٦٨٩، وتهذيب التهذيب ٢٢٨/٧، وتهذيب الكمال ٤٠٠٩ ــ ٢٦٤/٢٠، والتاريخ الكبير ٢١٨/٧، والجرح والتعديل ٣٢/٧، والكاشف ٣٩٢١/٢، والميزان ٥٧١٦/٣.

(٢) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي بن عم النبي ﷺ كان يقال له: الحبر، والبحر، لكثرة علمه.
روى عن النبي ﷺ، وعن أبيه، وأمه: أم الفضل، وخالته السيدة ميمونة زوج النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي... وغيرهم من الصحابة ﷺ.
وروى عنه من الصحابة: عبد الله بن عمر بن الخطاب، والمسور بن مخرمة، وأبو الطفيل، وغيرهم من الصحابة ﷺ.
دعا له النبي ﷺ بالحكمة مرتين، وقال ابن مسعود: ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما ، راجع: الإصابة ٤٧٨١/٢، وفضائل الصحابة ٨٤٤/٢، وطبقات ابن سعد ٣٦٥/٢، والتاريخ الكبير ٥/٥، والكاشف ٢٣٩/٢ .

بِأُخْتِ امْرَأَتِهِ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ } وَيُرْوَى عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ وأَبِي جَعْفَرٍ فِيمَنْ يَلْعَبُ بِالصَّبِيِّ إِنْ أَدْخَلَهُ فِيهِ فَلا يَتَزَوَّجَنَّ أُمَّهُ وَيَحْيَى هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ وَقَالَ عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: { إِذَا زَنَى بِهَا لا تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ } وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَرَّمَهُ وَأَبُو نَصْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرَفْ سَمَاعِهِ عنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيُرْوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ[1] وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ قال: يحرم عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لا يحْرُمُ حَتَّى يُلْزِقَ بِالأَرْضِ يَعْنِي يُجَامِعَ وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ وَالزُّهْرِيُّ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ لا يحْرُمُ وَهَذَا مُرْسَلٌ[2].

٣ ــ وقال الإمام البخاري:

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ اشْتَرِيهَا فَإِنَّ الْوَلاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ﴾،

---

(١) هو الصحابي الجليل: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن حذيفة بن كعب بن عمرو الخزاعي الكعبي، قاله ابن منده، وقال أبو نعيم: يكنى أبا نجيد بابنه نجيد، أسلم عام خيبر وغزا مع رسول الله ﷺ غزوات، وبعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها، وكان من فضلاء الصحابة واستقضاه عبد الله بن عامر على البصرة فأقام قاضيا يسيرا ثم استعفي فأعفاه، قال محمد بن سيرين: لم نر في البصرة أحداً
من أصحاب النبي ﷺ يفضل على عمران بن حصين، وكان مُجاب الدعوة، ولم يشهد الفتنة، روى عن النبي ﷺ، راجع: أسد الغابة ١ / ٨٦٩، والإصابة ٤ / ٧٠٥.

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: النكاح، باب: ما يحل من النساء وما يحرم ٦ / ١٢٧.

وَأُهْدِيَ لَهَا شَاةٌ فَقَالَ: ﴿ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ ﴾، قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، وَقَوْلُ الْحَكَمِ: مُرْسَلٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا(١).

الإمام أبو داود(٢):

قال أبو داود رحمه الله: حدثنا محمد بن عيسى(٣) حدثنا حسان بن إبراهيم(٤)

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ٨ / ٩.

(٢) هو الإمام: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر السجستاني.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ، مصنف السنن، وقال الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، وقال أبو حاتم: كان أحد أئمة الدنيا فقها، وعلما، وحفظا، ونسكا، وورعا، وإتقانا، جمع وصنف، وذَبَّ عن السنة، وقال ابن الجزري: كان عالما حافظا عارفاً بعلل الحديث ذا عفاف وورع، وكان يشبه بأحمد بن حنبل،
وقال إبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود النبي الحديد، وقال الذهبي: الإمام شيخ السنة، مقدم الحفاظ، محدث البصرة، رحل وجمع وصَنَّفَ، وبرع في هذا الشأن.
راجع: تقريب التهذيب ٢٥٤١، وتهذيب التهذيب ١٥٣/٤، وتهذيب الكمال ٣٥٥/١١، والجرح والتعديل ٤٥٦/٤، والكاشف ٢٠٩٠/١.

(٣) هو: أبو جعفر، محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، المشهور بابن الطباع، روى عن: حسان بن إبراهيم الكرمانى، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة ، وروى عنه: البخاري، وأبو داود، والجوزجانى. وثقه النسائي وابن حبان، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، راجع: تهذيب الكمال ٢٥٨/٢٦، وتقريب التهذيب ١ / ٥٠١.

(٤) هو: أبو هشام، حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكرماني، العنزي، قاضي كرمان، روى عن: سفيان الثوري، وعاصم الأحول، وليث بن أبي سليم، وروى عنه: سعيد بن منصور، وعلى بن المديني، ومحمد بن عيسى بن الطباع، وثقة يحيى، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء، راجع: تهذيب الكمال ٨/٦، وتقريب التهذيب ١ / ١٥٧.

عن ليث[1] عن مجاهد[2] عن أبي الخليل[3] عن أبي قتادة[4]: عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، وقال ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ تَسْجَرُ إِلاَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴾.

قال أبو داود: وهو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة [5].

---

(١) هو: أبو بكر، الليث بن أبى سليم بن زنيم.
روى عن: طاووس، ومجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم.
وروى عنه: الثوري وشعبة وحسان بن إبراهيم الكرماني، ضعفه أبو حاتم وابن معين وابن عيينة، وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، راجع: تهذيب الكمال٢٤/٢٧٩، وتقريب التهذيب ١ / ٤٦٤.

(٢) هو الإمام الحافظ: أبو الحجاج، مجاهد بن جبر المكي، القرشي، المخزومي، مولى السائب بن أبى السائب المخزومي، من أعلم التابعين بالتفسير.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة إمام فى التفسير وفى العلم، وقال يحيى بن معين، وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً عالماً، كثير الحديث، وقال ابن حبان: كان فقيهاً ورعاً عابداً متقناً، وقال أبو جعفر الطبري: كان قارئاً عالماً، توفى سنة أربع ومائة.
راجع: تقريب التهذيب ٦٥٠١، وتهذيب التهذيب ١٠/٣٧، وتهذيب الكمال ٥٧٨٣ – ٢٧/٢٢٨، والتاريخ الكبير ٧/١٨٠٥، والكاشف ٣/٥٣٨٣.

(٣) هو: أبو الخليل، صالح بن أبي مريم الضبعي مولاهم، البصري، روى عن: القاسم ابن محمد بن أبى بكر الصديق، ومجاهد بن جبر، ومسلم بن يسار، وروى عنه: عطاء ابن أبى رباح، وقتادة، ومجاهد، وثقه ابن معين والنسائي، وأغرب ابن عبد البر فقال: لا يحتج به، راجع: تهذيب الكمال ١٣/٨٩، وتقريب التهذيب ١ / ٢٧٣.

(٤) هو: أبو قتادة، الحارث بن ربعي الأنصاري، اختلف فى شهوده بدراً، واتفق على أنه شهد أحداً وما بعدها، وكان يقال له فارس رسول الله ﷺ، راجع: الإصابة ٧/٣٢٧، ترجمة رقم: ١٠٤٠٥.

(٥) الحديث أخرجه الإمام أبو داود في سننه، في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال: ١/٣٥٢، رقم ١٠٨٣.

الإمام الترمذي[1]:

قال الإمام الترمذي رحمه الله: حدثنا قتيبة[2] حدثنا سفيان[3]

---

(١) هو الإمام الحافظ: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي.

قال عنه ابن حجر في التقريب: أحد الأئمة ثقة حافظ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع، والتواريخ، والعلل، تصنيف رجل عالم مُتقن كان يُضرب به المثل في الحفظ، وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب، يعني: المسند الصحيح، فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به، وقال الحاكم: أبو أحمد سمعت عمران بن علان يقول: مات محمد بن إسماعيل البخاري، ولم يُخلِف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع، بكى حتى عمي، وقال المستغفري: مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

راجع: تقريب التهذيب ٦٢٢٦، وتهذيب التهذيب ٣٣٥/٩، وتهذيب الكمال ٢٥٠/٢٦، والكاشف ٥١٨١/٣، والميزان ٨٠٣٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣.

(٢) هو الإمام الحافظ: قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي.

روى عن: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومالك، والليث... وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود.... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، ولد سنة خمسين ومائة، وتوفي سنة أربعين ومائتين.

راجع: تقريب التهذيب ٥٥٣٩، وتهذيب التهذيب ٣١١/٨، وتهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣، والتاريخ الكبير ٨٧٠/٧، والجرح والتعديل ٨٧٠/٧، والكاشف ٤٦٢٢/٢.

(٣) هو الإمام الحافظ: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي.

روى عن: يحي بن سعيد، وعبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق... وغيرهم.

وروى عنه: الحُميدي، والأعمش، وابن جُريج... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان رُبما دلس عن الثقات، وقال في فتح الباري: وقد شارك مالكاً في كثير من شيوخه، وعاش بعده عشرين سنة، وكان يُذكر أنه سمع من سبعين من التابعين، وقال الشافعي: لولا مالك، وسفيان، لذهب علم الحجاز، وقال: ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم ما في ابن=

عن ابن عجلان[1] عن عون بن عبد الله[2]

عن ابن مسعود[3] قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ والمبْتَاعُ بِالْخِيَارِ ﴾.

= عيينة، وقال أحمد: ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع والدين.

راجع: تقريب التهذيب ٢٤٥٨، وفتح الباري ١/١٠، وتهذيب التهذيب ٤/١٠٦، وتهذيب الكمال ١١/١٧٧، والتاريخ الكبير ٤/٢٠٨٢، والميزان ٢/٣٣٢٧، والجرح والتعديل ٤/٩٧٣، والكاشف ١/٢٠٢٢، وطبقات ابن سعد ٥/٤٩٧، وصفة الصفوة لابن الجوزى ٢/٢٣٥.

(١) هو: محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة، أبو عبد الله، أحد العلماء العاملين.

روى عن: أبيه، وأنس بن مالك، ورجاء بن حيوة، وعكرمة... وغيرهم.

وروى عنه: صالح بن كيسان، ومالك، والسفيانان، والليث... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: ثقة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة، وقال أيضا: سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسى ابن عقبة فقال: جميعا ثقة وما أقربهما، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين، ثقة.

راجع: تقريب التهذيب ٦١٥٦، وتهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٤، وتهذيب الكمال ٥٤٦٢ ــ ٢٦ / ١٠١، والتاريخ الكبير ١ / ٦٠٣، والجرح والتعديل ٨ / ٢٢٨، والكاشف ٣ / ٥١٢٣.

(٢) هو: أبو عبد الله، عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهزلي، الكوفي.

روى عن: سعيد بن المسيب، وعامر الشعبي، وعبد الله بن عباس.

وروى عنه: محمد بن عجلان، وابن شهاب الزهري، ومسعر بن كدام، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، راجع: تهذيب الكمال ٢٢/٤٥٣، وتقريب التهذيب ١ / ٤٣٤.

(٣) هو الصحابي الجليل: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن مخزوم الهذلي، صاحب رسول الله ﷺ. =

قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود [1].

=أمه: أم عبد بنت ود بن سواء لها صحبة، أسلم بمكة قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ، كان يُلبسه إياها إذا قام، فإذا جلس أدخلها فى ذراعه، وكان كثير الولوج على النبى ﷺ، من كبار العلماء من الصحابة، مناقبه وفضائله كثيرة جداً راجع: الإصابة ٤/٢٣٣.

(١) الحديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه في كتاب: البيوع، باب: ما جاء إذا اختلف البيعان ٣/٥٧٠، رقم ١٢٧٠.

وممن سمى الحديث المنقطع مرسلاً

أبو زرعة الرازي[1].

وأبو حاتم الرازي[2]،

والدارقطني[3]،

قال العلائي: ولا شك في صحة إطلاق المرسل على هذا من حيث اللغة، فعلى هذا هو والمنقطع سيان لغة واصطلاحا.

وعند ابن عبد البر أن المنقطع أعم، وهو كل ما لم يتصل سنده سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره، وأما المرسل فهو أخص منه وهو ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ.

---

(١) راجع: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٤٨، وأبو زرعة الرازي هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي، المخزومي، الرازي، روى عنه مسلم، والترمذي، والنسائي، قال ابن راهوية: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل. توفي سنة ٢٦٤، راجع : تذكرة الحفاظ: ٥٥٧/٢، والعبر: ٢٨/٢.

(٢) راجع: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص: ١٠، وأبو حاتم الرازي هو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلى، الرازي، الحافظ الكبير أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المشهورين بالعلم المذكورين بالفضل والعلم، كان إماماً عالما بالحديث، حافظاً متقناً ثبتاً، توفى سنة ٢٧٧، راجع: تهذيب الكمال ٣٨١/٢٤، وتقريب التهذيب ٢ / ٤٦٧.

(٣) راجع: العلل، للدارقطني: ١٦١/١، والدارقطني هو: أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، المحدث، قال الخطيب البغدادي: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من علوم سوى الحديث، منها القراءات، والمعرفة بمذاهب للفقهاء، والمعرفة بالأدب والشعر،
توفي سنة ٣٨٥، من مصنفاته: الإلزامات على الصحيحين، والسنن، والعلل، ومعرفة مذاهب الفقهاء، وغير ذلك راجع: تاريخ بغداد ٣٤/١٢، وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦.

وأما الحاكم وغيره فالمرسل والمنقطع عندهم يفترقان افتراق الخاصتين فالمرسل مخصوص بالتابعي عن النبي ﷺ، والمنقطع ما كان في إسناده قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه وكذلك إذا أبهم الراوي شيخه فلم يسمعه بأن قال عن رجل، ونحو ذلك فإنه منقطع وليس مرسلاً [1].

(١) راجع: جامع التحصيل للعلائي ص: ٣٠ وما بعدها بتصرف.

علاقة الحديث المرسل
بالحديث المعضل

العَضَلُ: جمع عَضَلَةٍ الساق وكل لحمة مُجتمعة مُمتلئة مُكتنزة في عصبة فهي عضلة، وأمر عُضالٌ: أي شديد أعيا الأطباء، وأعْضَلَني فلان أعياني أمره، وقد أعْضَلَ الأمر اشتد واستغلق وأمر مُعْضِلٌ لا يُهتدى لوجهه والمُعْضِلاتُ الشدائد (١).

وفي الاصطلاح: هو ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، سواء كان السقط في أوله، أو وسطه، أو منتهاد (٢).

وقال السخاوي: وسواء في سقوط اثنين هنا الصحابي والتابعي، أو اثنان بعدهما من أي موضع كان، ثم قال: وعلم بهذا التعريف أنه أعم من المعلق من وجه، ومباين للمقطوع والموقوف، وكذا للمرسل والمنقطع بالنظر لكثرة استعمالهم فيهما (٣).

---

(١) راجع: مختار الصحاح [مادة: عَضَلَ] ١ / ٤٦٧.
أخرج ابن ماجة بسنده عن قُدَامَةَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْجُمَحِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ غُلامٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُعَصْفَرَانِ قَالَ: فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ قَالَ: يَا رَبِّ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجلالِ وَجْهِكَ وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ، فَعَضَلَتْ بِالْمَلَكَيْنِ فَلَمْ يَدْرِيَا كَيْفَ يَكْتُبَانِهَا، فَصَعِدَا إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالا: يَا رَبَّنَا إِنَّ عَبْدَكَ قَدْ قَالَ مَقَالَةً لا نَدْرِي كَيْفَ نَكْتُبُهَا ؟ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا قَالَ عَبْدُهُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي ؟ قَالا: يَا رَبِّ إِنَّهُ قَالَ يَا رَبِّ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلالِ وَجْهِكَ وَعَظِيمِ سُلْطَانِكَ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا: اكْتُبَاهَا كَمَا قَالَ عَبْدِي حَتَّى يَلْقَانِي فَأَجْزِيَهُ بِهَا﴾.
الحديث أخرجه الإمام ابن ماجة في سننه في كتاب: الأدب، باب: فضل الحامدين ١٢٤٩/٢.

(٢) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٨٠.

(٣) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٨١.

الفرق بين المعضل والمعلق

يكون السقط فى الحديث المعلق من أول الإسناد، ولا يشترط ذلك فى المعضل.

يكون السقط فى الحديث المعلق راوٍ فأكثر على التوالي، أما المعضل فلا يقل السقط عن راويين.

الفرق بين المعضل والمنقطع

الحديث المعضل ما سقط اثنان فصاعدا على التوالي، أما الحديث المنقطع ما سقط منه واحد فقط فى موضع واحد أو أكثر من واحد فى مواضع مختلفة وليس على التوالي.

مثال الحديث المعضل:

مثاله: بلاغات الإمام مالك بن أنس رحمه الله عن جمع من كبار الصحابة والتي أسقط منها فيما بينه وبين الصحابي راويين متواليين على الأقل.

مثال ذلك:

حديث الإمام مالك في الموطأ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلا مَا يُطِيقُ ﴾ (١).

فهذا الحديث معضل عن مالك لكونه قد روي عنه بإسقاط راويان هما: محمد بن عجلان عن أبيه(٢) عن أبي هريرة كما في صحيح مسلم (٣).

---

(١) الحديث أخرجه الإمام مالك في موطئه في كتاب: الاستئذان، باب: الرفق بالمملوك ٢ / ٩٨٠ عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) هو: عَجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني.
روى عن: مولاته، وأبي هريرة وزيد بن ثابت، وروى عنه: ابنه محمد، وبكير بن عبد الله.
قال عنه ابن حجر والنسائي: لا بأس به، وقال أبو داود لم يروي عنه غير ابنه محمد، وذكره ابن حبان في الثقات، راجع: تقريب التهذيب ٤٥٥٠، وتهذيب التهذيب ٧ / ١٤٣، وتهذيب الكمال ٣٨٧٨ ــ ١٩ / ٥١٦، والتاريخ الكبير ٧ / ٢٧٧، والجرح والتعديل ٦ / ٩٠، والكاشف ٢ / ٣٨٠٦.

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب:، باب: إطعام المملوك مما يأكل ٨ / ٤٨١ رقم ٣٤١١ بسنده متصلا قال: و حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، =

وقال الحاكم: مشايخ أهل الكوفة يرون أن كل من أرسل الحديث عن التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به، وليس كذلك عندنا فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل (١).

وقال العلائي: المعضل هو والمرسل سواء عند الحنفية وإمام الحرمين ومن تابعه.

وعند الجمهور هو أخص من المنقطع والمرسل، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً.

ومن قصر المرسل على ما سقط منه الصحابي فقط دون ما إذا سقط ذكر الصحابي والتابعي كما حكاه الخطيب عن أكثر أهل الحديث فهما عنده أعني المرسل والمعضل متباينان لا ينطبق أحدهما على الآخر (٢).

=أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الأَشَجِّ حَدَّثَهُ، عَنْ الْعَجْلانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يُكَلَّفُ مِنْ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ ﴾.

(١) راجع: معرفة علوم الحديث، ص: ٦٧.

(٢) راجع: جامع التحصيل ص: ٣٢.

أمثلة للحديث المرسل في الكتب الستة

أولا: صحيح البخاري

قال الإمام البخاري رحمه الله:

حدثنا إسحاق[1] حدثنا أبو عاصم[2] عن ابن جريج: أخبرني حسن بن مسلم[3] عن مجاهد أن رسول الله ﷺ قام يوم الفتح فقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَامِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي وَلا تَحِلُّ لأَحَدٍ بَعْدِي ولَمْ تَحِلَّ لِي إِلا سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ لا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا وَلا يُعْضَدُ شَوْكُهَا وَلا يُخْتَلَى خَلاهَا وَلا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلا لِمُنْشِدٍ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ

---

(١) هو: أبو يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، التميمي، نزيل نيسابور، روى عن: ابن عيينة، وعبد الرزاق، وأبى عاصم، وغيرهم، وروى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي وغيرهم.

قال عنه مسلم: ثقة مأمون أحد الأئمة من أصحاب الحديث، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الحاكم: هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، راجع: تهذيب الكمال ٤٧٤/٢، وتقريب التهذيب ١ / ١٠٣.

(٢) هو: أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني. روي عن: الأوزاعي، وابن أبي ذئب، وابن عون، وابن جريج... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث وكان له فقه، وقال ابن معين: ثقة، وقال البخاري: مات سنة أربع عشرة ومائتين، راجع: تقريب التهذيب ٢٩٨٨، وتهذيب التهذيب ٤١٥/٤، وتهذيب الكمال ٢٩٢٧ ٢٨١/١٣، والتاريخ الكبير ٣٠٣٨/٤، والجرح والتعديل ٢٠٤٢/٤، والكاشف ٢٤٥٦/٢، والميزان ٣٩٤١/٢.

(٣) هو: الحسن بن مسلم المكي، روى عن: سعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، ومجاهد بن جبر. وروى عنه: الحكم بن عتيبة، وحميد الطويل، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وغيرهم. وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة، والنسائي،

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، راجع: تهذيب الكمال ٣٢٥/٦، وتقريب التهذيب ١ / ١٦٤.

الْمُطَّلِبِ: إِلا الإِذْخِرَ[1] يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْهُ لِلْقَيْنِ وَالْبُيُوتِ، فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ: إِلا الإِذْخِرَ فَإِنَّهُ حَلالٌ ﴾.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِ هَذَا أَوْ نَحْوِ هَذَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ [2].

---

(١) قال الليث: الإذخر: حشيشة طيبة الريح، أطول من الثيل، ويقال: هو نبات كهيئة الكولان له أصل مندفن، وهي شجرة صغيرة زافرة الريح، وهو نبات معروف عندهم.

وقال ابن الأثير: الإذخِرُ بكسر الهمزة: حشيشة طيبة الرائحة تُسَقَّفُ بها البُيُوت فوق الخشبِ وهمزتها زائدة. وإنما ذكرناها ها هنا حَمْلا على ظاهر لفظها.

راجع: تهذيب اللغة ٢ / ٤٧٦، والنهاية في غريب الحديث باب الهمزة مع الذال ١ / ٦٥.

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: المغازي، باب: وقال الليث: حدثني يونس عن ابن شهاب ٥ / ٩٨.

والحديث متصل عند الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: الحج، باب: لا ينفر صيد الحرم ٢ / ٢١٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

،، وفي كتاب: البيوع، باب: ما قيل في الصواغ ٣ / ١٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثانيا: صحيح مسلم

قال الإمام مسلم[1] رحمه الله:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ[2] حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى[3] حَدَّثَنَا اللَّيْثُ[4] عَنْ

---

(١) هو الإمام الحافظ: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري، قال عنه شيخ الإسلام ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ إمام عالم الفقه، وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم ابن الحجاج وكان من أوعية العلم، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث، وقال الحاكم: كان تام القامة أبيض الرأس واللحية يرخي طرف عمامته بين كتفيه، وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس، وأوعية العلم، وكان بزازاً، وكان أبوه الحجاج من المشيخة، وقال محمد بن يعقوب: مات لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين هـ، راجع: تقريب التهذيب ١٠٧٧ ــ ٢٤٥/٢، وتهذيب التهذيب ٦٩٣٢ ــ ١١٤/١٠، وتهذيب الكمال ٥٩٢٣ ــ ٤٩٩/٢٧، والجرح والتعديل ٧٩٧/٨..

(٢) هو: محمد بن رافع بن أبى زيد القشيري.

روى عن: ابن عيينة، وأبى معاوية الضرير، وأبى أحمد الزبيري وغيرهم.

وروى عنه: الجماعة سوى ابن ماجة، وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم.

قال عنه البخاري: محمد بن رافع كان من خيار عباد الله، وقال النسائي: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال: مات سنة خمس وأربعين ومائتين وكان ثبتا فاضلا، وقال أبو زرعة: شيخ صدوق، راجع: تقريب التهذيب ٥٨٩٤، وتهذيب التهذيب ١٣٦/٩، وتهذيب الكمال ٥٢٠٩ - ١٩٣/٢٥، والكاشف ٤٩١٤/٣.

(٣) هو: أبو عمر، حجين بن المثنى اليمامي، الخراساني، روى عن: عبد العزيز بن عبد الله الماجشون، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وغيرهم، وروى عنه:

أحمد بن حنبل، ومحمد بن رافع، وأحمد بن منصور الرمادي، وغيرهم، وثقه ابن حبان، وابن سعد، وأبو بكر الجارودي، وابن حجر، راجع: تهذيب الكمال ٤٨٣/٥، وتقريب التهذيب ١ / ١٥٤.

(٤) هو الإمام الحافظ الفقيه: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، الإمام المصري. =

عُقَيل[1] عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ ﴾.

، والمز ابنة أن يباع ثمر النخل بالتمر، والمحا قلة أن يباع الزرع بالقمح، واستكراء الأرض بالقمح [2].

= ولد بقرقشندة على نحو أربعة فراسخ من الفسطاط، وروى عن: نافع، وعُقيل بن خالد، ويزيد بن أبي حبيب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهري، وهشام بن عروة.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، وقال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه، وكان ثقة كثير الحديث صحيحه، وكان سَرِياً من الرجال نبيلا سخيا، وقال أحمد بن سعد الزهري عن أحمد: الليث ثقة ثبت، وقال الأثرم عن أحمد: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث، وقال ابن أبي خيثمة، وإسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني الليث ثقة ثبت، وقال العجلي: مصري ثقة، وقال النسائي: ثقة وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة يُحتج بحديثه ؟ قال: أي لعمري، ولد رحمه الله سنة أربع وتسعين، وتوفي يوم الجمعة سنة خمس وسبعين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٥٧٠٣، وتهذيب التهذيب ٤٠٥/٨، وتهذيب الكمال ٢٧٩/٢٤، والتاريخ الكبير ١٠٥١/٧، والجرح والتعديل ١٠١٤/٧، والكاشف ٤٧٥٧/٣، والميزان ٦٩٩٧/٢.

(١) هو: عُقيل بن خالد بن عَقيل الأيلي، أبو خالد الأموي.

روى عن: أبيه، وعمه زياد، ونافع، والزهري... وغيرهم.

وروى عنه: الليث بن سعد، وابن لهيعة، وسعيد بن أبي أيوب... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، وقال أحمد، ومحمد بن سعد، والنسائي: ثقة، وقال ابن معين: أثبت من روى عن الزهري: مالك، ثم معمر، ثم عُقيل، وقال أبو زرعة: صدوق ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال محمد بن عزيز الأيلي مات سنة ١٤٢.

راجع: تقريب التهذيب ٤٦٨١، وتهذيب التهذيب ٧ / ٢٢١، وتهذيب الكمال ٤٠٠١ ــ ٢٠ / ٢٤٢، والتاريخ الكبير ٧ / ٤١٩، والجرح والتعديل ٧ / ٢٤٣، والكاشف ٢ / ٣٩١٤، والميزان ٣ / ٥٧٠٦.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ٨ / ١٠٣.

ثالثا: سنن أبي داود

قال الإمام أبو داود رحمه الله:

حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ[1] عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ[2] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنْ كَانَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ ﴾[3].

---

(١) هو الإمام الحافظ: زيد بن أسلم العدوى أبو أسامة الفقيه.

روى عن: أبيه، وأبى هريرة، وعائشة وعطاء بن يسار... وغيرهم.

وروى عنه: أولاده الثلاثة: أسامة، وعبد الله، وعبد الرحمن، ومالك... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة عالم وكان يرسل، وقال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال خليفة: توفي سنة ست وثلاثين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٢١٢٣، وتهذيب التهذيب ٣٤٥/٣، وتهذيب الكمال ١٢/١٠، وطبقات ابن سعد ٢١٦/٩، والتاريخ الكبير ١٢٨٧/٣، والجرح والتعديل ٢٥١١/٣، والكاشف ٣٣٦/١.

(٢) هو: أبو محمد، عطاء بن يسار الهلالي، المدني، القاضي، مولى ميمونة زوج النبى ﷺ، روى عن: أبى الدرداء، وأبى هريرة، وعائشة، وغيرهم من الصحابة ﷺ. وروى عنه: زيد بن أسلم، وعمرو بن دينار، وصفوان بن سليم، وغيرهم، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن حجر، راجع: تهذيب الكمال ١٢٥/٢٠، وتقريب التهذيب ١ / ٣٩٢.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أبو داود في سننه في كتاب: الصلاة، باب: إذا شك في الثنتين والثلاث من قال يلقي الشك ١/ ٢٦٩، رقم ١٠٢٦.

رابعا: سنن الترمذي

قال الإمام الترمذي رحمه الله:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ[1] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ[2] حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي

---

(١) هو الإمام الحافظ: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي البصري.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة، وقال العجلي: بصري ثقة كثير الحديث وكان حائكا، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: صالح لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه، وقال ابن خزيمة: في التوحيد ثنا إمام أهل زمانه محمد بن بشار، وقال الدارقطني: من الحفاظ الأثبات، وقال البخاري وغير واحد: مات في رجب سنة اثنتين وخمسين ومائتين.
راجع: تقريب التهذيب ٥٧٧٢، وتهذيب التهذيب ٥٨/٩، وتهذيب الكمال ٥٠٨٦ ـ ٥١١/٢٤، والتاريخ الكبير ٩٨/١، والجرح والتعديل ١١٨٧/٧، والكاشف ٤٨٠٨/٣، والميزان ٧٢٦٩/٣.

(٢) هو الإمام الحافظ: يحيي بن سعيد بن فروُخ القطان التيمي، أبو سعيد البصري، الأحول.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة متقن حافظ إمام قدوة، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: حدثني يحيي القطان، وما رأت عيناي مثله، وقال أيضاً: كان إليه المنتهى في التثبت في البصرة، وقال: والله ما أدركنا مثله، وقال العجلي: بصري ثقة في الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة، وقال أبو زرعة: كان من الثقات الحفاظ، وقال أبو حاتم: حجة حافظ، وقال ابن منجويه: كان من سادات أهل زمانه حفظاً، وورعاً، وفهماً، وفضلاً، ودیناً، وعلماً، وهو الذي مهَّد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ومنه تعلم أحمد ويحيى، وعلي [ابن المديني] وسائر أئمتنا وكان إذا قيل له في علته: عافك الله تعالى، قال: أحبه إلي أحبه إلى الله تعالى، وقال الخليلي: هو إمام بلا مدافعة، وهو أجل أصحاب مالك بالبصرة، وكان الثوري يتعجب من حفظه، واحتج به الأئمة وقالوا: من تركه يحيي تركناه، وقال عمرو بن علي: سمعت يحيي بن سعيد يقول: ولدت سنة عشرين ومائة في أولها، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة.
راجع: تقريب التهذيب ٧٥٤٨، وتهذيب التهذيب ١٨٩/١١، وتهذيب الكمال ٦٨٣٤ ـ ٣٢٩/٣١، والتاريخ الكبير ٢٩٨٣/٨، والجرح والتعديل ٦٢٤/٩، والكاشف ٦٢٧٩/٣، والميزان ٩٥٢٢/٤.

إِسْحَقَ[1] عَنْ نُمَيْرِ بْنِ غُرَيْبٍ[2] عَنْ عَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ[3] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ ﴾[4].

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، عَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يُدْرِكْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَامِرٍ الْقُرَشِيِّ[5] الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ.

---

(١) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شَعيرة أبو إسحاق السبيعى الكوفي.

روي عن: علي، والبراء بن عازب، والمغيرة بن شعبة وغيرهم من الصحابة ﷺ.

قال عنه ابن حجر في التقريب: مكثر ثقة عابد اختلط بآخره، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال أبو نعيم: مات سنة ثمان وعشرين ومائة، راجع: تقريب التهذيب ٥٠٨١، وتهذيب التهذيب ٥٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٤٠٠ ١٠٢/٢٢، والجرح والتعديل ١٣٤٧/٦، والكاشف ٤٢٤٨/٢، والميزان ٦٣٩٣/٣.

(٢) هو: نمير بن غريب الهمداني، الكوفي، روى عن: عامر بن مسعود، وروى عنه: أبو إسحاق السبيعى، ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال ابن حجر: مقبول، ووهم من ذكره في الصحابة، راجع: تهذيب الكمال ٢٢/٣، وتقريب التهذيب ٢ / ٥٦٦.

(٣) هو: عامر بن مسعود بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي، مختلف في صحبته.

روى عن النبي حديث: ﴿ الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة ﴾، وقال الآجري عن أبي داود سألت أحمد بن حنبل له صحبة فقال: لا أدري، قال وسمعت مصعبا يقول: عامر بن مسعود له صحبة كان عاملاً لابن الزبير على الكوفة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، راجع: الإصابة ٢ / ٩٠، والاستيعاب ١ / ٢٤١، وتهذيب التهذيب ٥ / ٧٣، وتهذيب الكمال ٣٠٦٢ ــ ١٤ / ٧٥، والتاريخ الكبير ٦ / ٢٩٥٨، والجرح والتعديل ٦ / ١٨٢٣، والكاشف ٢ / ٢٥٦٨.

(٤) الحديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الصوم في الشتاء ٣ / ١٦٢ عن عامر بن مسعود ﷺ.

(٥) هو الإمام: إبراهيم بن عامر بن مسعود بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الكوفي. =

خامسا: سنن النسائي

قال الإمام النسائي[1] رحمه الله:

أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ[2] قَالَ حَدَّثَنَا يَعْلَى[3] قَالَ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ

= قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، راجع: تقريب التهذيب ١٩٠، وتهذيب التهذيب ١ / ١١٩، وتهذيب الكمال ١٨٧ ــ ٢ / ١١٥، والجرح والتعديل ٢ / ١١٨، والكاشف ١ / ٨٣، والتاريخ الكبير ١ / ٣٠٧.

(١) هو الإمام الحافظ: أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن النسائي، القاضي، صاحب كتاب السنن.

قال عنه ابن حجر في التقريب: الحافظ صاحب السنن، وقال أبو الحسين بن المظفر: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدم والإمامة، وقال مُرة: سمعت علي بن عمر يقول: النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه وهو عليل، وتوفي مقتولا شهيداً، وقال ابن يونس: قدم مصر قديما وكَتَبَ بها وكُتِبَ عنه، وكان إماماً في الحديث ثقة ثبتا حافظا، وكان خروجه من مصر في ذي القعدة سنة ٣٠٢، وتوفي بفلسطين يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ٣٠٣.

راجع: تقريب التهذيب ٤٧، وتهذيب التهذيب ٣٤/١، وتهذيب الكمال ٣٨/١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٨/١٤.

(٢) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، الجوزجانى، روى عن: عبد الله بن بكر السهمي، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد الطنافسى، وغيرهم. وروى عنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم.وثقه النسائي، والدارقطني، وابن حبان ، وابن حجر، راجع: تهذيب الكمال ٢٤٤/٢، وتقريب التهذيب ١ / ٩٥.

(٣) هو: أبو يوسف، يعلى بن عبيد بن أبى أمية الكوفي، الطنافسى. روى عن: حجاج ابن دينار وسفيان الثوري والأعمش، وغيرهم. وروى عنه: إسحاق بن راهويه، وعبد بن حميد، والجوزجاني، وغيرهم. قال عنه ابن معين: ضعيف فى سفيان ثقة فى غيره، وقال =

أَبِي الضُّحَى[1] عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:﴿ لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا ﴾. قال النسائي: مرسل [2].

سادسا: سنن ابن ماجة

قال ابن ماجة[3] رحمه الله : حدثنا محمد بن يحيى [4]

=أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال ابن حجر: ثقة إلا فى حديثه عن الثوري ففيه لين، راجع: تهذيب الكمال ٣٨٩/٣٢، وتقريب التهذيب ٢ / ٦٠٩.

(١) هو: أبو الضحى، مسلم بن صبيح الهمداني، الكوفي، العطار، روى عن: النعمان ابن بشير، وابن عباس، ومسروق بن الأجدع، وغيرهم، وروى عنه: الأعمش، وفطر ابن خليفة، وعطاء بن السائب، وغيرهم. وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، راجع: تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٧، وتقريب التهذيب ٢/ ٥٣٠.

(٢) الحديث أخرجه الإمام النسائي فى سننه، فى كتاب: تحريم الدم، باب: تحريم القتل١٢٧/٧.

(٣) هو الإمام الحافظ: محمد بن يزيد الربعي بن ماجة القزويني.

سمع بخراسان، والعراق، ومصر، والشام، وغيرها من البلاد.

قال عنه ابن حجر في التقريب: صاحب السنن أحد الأئمة، حافظ، صَنَّفَ السُّنن والتفسير، والتاريخ، وذكر الرافعي أنَّ محمد بن الأسود رثاه بأبيات أولها:

لقد أوهى دعائم عرش علم وضعضع ركنه فقد ابن ماجة

ورثاه يحيى بن زكريا الطرائفي بقوله:

أيا قبر ابن ماجة غثت قطراً مساء بالغداة وبالعشي

وقال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة بالحديث، وله مُصنفات في السنن، والتفسير، والتاريخ، وقال ابن طاهر: تُوفي لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وتولى دفنه ابنه عبد الله وغيره.

راجع: تقريب التهذيب ٦٤٢٨، وتهذيب التهذيب ٤٥٧/٩، وتهذيب الكمال ٤٠/٢٧، والكاشف ٥٣١٣./٣

(٤) هو: أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلى، النيسابوري. روى عن: الضحاك بن مخلد، والهيثم بن جميل، وابن حنبل، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وغيرهم، وثقه أبو=

ثنا الهيثم بن جميل [1] ثنا ابن المبارك[2] عن أبان بن تغلب[3] عن عدي بن ثابت[4]

= حاتم، والنسائي، ومسلمة، قال عنه أبو داود: كان أمير المؤمنين فى الحديث، وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، راجع: تهذيب الكمال ٦١٧/٢٦، وتقريب التهذيب ٢ / ٥١٢.

(١) هو: أبو سهل، الهيثم بن جميل البغدادي، الحافظ، نزيل أنطاكية، روى عن: سفيان بن عيينة، وأبى الأحوص سلام بن سليم، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.
وروى عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلى، ومحمد بن عوف الطائي، وغيرهم، وثقه أحمد، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، والدارقطني، راجع: تهذيب الكمال ٣٦٥/٣٠، وتقريب التهذيب ٥٧٧.

(٢) هو الإمام الحافظ: عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلى التيمى، أبو عبد الرحمن المروزي.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، وقال ابن مهدي: الأئمة أربعة: الثوري، ومالك، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وقال ابن عيينة: نظرت في أمر الصحابة فما رأيت لهم فضلا على ابن المبارك إلا بصُحبتهم النبي ﷺ وغزوهم معه، ولد رحمه الله سنة ثمان عشرة ومائة، وتوفي منصرفا من الغزو سنة إحدى وثمانين ومائة.
راجع: تقريب التهذيب ٣٥٨١، وتهذيب التهذيب ٥ / ٣٥٢، والتاريخ الكبير ٦٧٩/٥، والجرح والتعديل ٨٣٨/٥، والكاشف ٢٩٧٥/٢.

(٣) هو: أبو سعد، أبان بن تغلب الربعي، الكوفي، القارئ، روى عن: الحكم بن عتيبة ، وسليمان الأعمش، وعدى بن ثابت، وغيرهم، وروى عنه: سفيان بن عيينة، وشعبة ابن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر راجع: تهذيب الكمال ٦/٢، وتقريب التهذيب ١/ ٨٧.

(٤) هو: عدي بن ثابت الأنصاري، الكوفي، روى عن: البراء بن عازب، وأبيه ثابت، وزر بن حبيش الأسدي، وغيرهم. وروى عنه: أبان بن تغلب، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدى، وأشعث بن سوار، وغيرهم، وثقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حجر، راجع: تهذيب الكمال ٥٢٢/١٩، وتقريب التهذيب ١ / ٣٨٨.

عن أبيه[1] قال: ﴿ كَانَ النَّبي ﷺ إِذَا قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ ﴾[2].

مراتب الحديث المرسل

للحديث المرسل مراتب ستة:

١- أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه من النبي ﷺ، مثل بعض مرويات أم المؤمنين عائشة[3]، وأبي هريرة، وابن عباس... وغيرهم من الصحابة ﷺ، ومن المسلم به أن الصحابة كلهم عدول.

---

(١) هو: ثابت الأنصاري، روى عن أبيه، وروى عنه ابنه عدي بن ثابت، ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال ابن حجر: مجهول الحال راجع:: تهذيب الكمال ٣٨٥/٤، وتقريب التهذيب ١٣٣/١.

(٢) الحديث أخرجه الإمام ابن ماجة فى سننه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب ٣٦٠/١، رقم ١١٣٦.

(٣) هي السيدة أم المؤمنين: عائشة بنت أبى بكر الصِّدِّيق، تكنى أم عبد الله، الفقيهة رضي الله تعالى عنها.

أمها: أم رومان بنت عامر بن عُويمر بن عبد شمس بن عتَّاب، وقيل غير ذلك.

روت: عن النبي ﷺ كثيراً، وعن أبيها، وعمر، والسيدة فاطمة ﷺ أجمعين.

وروت عنها: أختها، وابنا أخيها محمد، والقاسم، وعبد الله، وابنا أختها عبد الله، وعروة ابنا الزبير بن العوام. قال عنها ابن حجر في التقريب: أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقا، وأفضل أزواج النبي ﷺ، إلا خديجة ففيها خلاف، وقال الشعبي: كان مسروق إذا حَدَّثَ عن عائشة قال: حَدَّثَتْنِي الصِّدِّيقَةَ بنت الصِّدِّيقْ حبيبة حبيب الله تعالى، المبرأة من فوق سبع سموات، وقال أبو بردة عن أبيه: ما أشكل علينا أصحاب محمد ﷺ

أمراً قط فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علما، وقال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي ﷺ، ولو جُمع علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل.

والحق: أن مناقبها وفضائلها كثيرة جداً، وقال الزبير بن بكار وغيره: تُوفيت في رمضان سنة ثمان وخمسين. راجع: الاستيعاب ١٦/١، وأسد الغابة ١٩/١.

٢- ما أرسله صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه مثل: أبو أمامة، أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري المدني [١].

٣- ما أرسله المخضرمين [٢] مثل: شُريح القاضي[٣] فهو تابعي أدرك الجاهلية، ولكنه لم ير النبى ﷺ قبل النبوة ولا بعدها.

---

(١) هو: أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، أبو أمامة، وهو مشهور بكنيته، ولد على عهد رسول الله ﷺ قبل وفاته بعامين، وأُتى به النبي ﷺ فدعا له، وسماه باسم جده أبي أمه أبي أمامة سعد بن زرارة، وكناه بكنيته، وهو أحد الجلة من العلماء من كبار التابعين بالمدينة، ولم يسمع من النبي ﷺ شيئاً، ولا صحبه، وأبوه: سهل بن حنيف من كبار الصحابة من أهل بدر، وتوفي أبو أمامة سنة مائة وهو ابن نيف وتسعين سنة. وقال ابن حجر في التقريب: معدود في الصحابة، له رؤية، ولم يسمع من النبي ﷺ راجع: الاستيعاب ١ / ٢٧، والإصابة ١ / ٦٢، وتقريب التهذيب ١ / ١٠٤.

(٢) المُخَضْرَم: هو الذي أدرك الجاهلية، وزمن النبي ﷺ، ولم يره، وأسلم بعده.

وقيل: هم الذين أدركوا الجاهلية، وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا ولا صحبة لهم، واحدهم مخضرم بفتح الراء، كأنه خضرم أي: قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرهم.

وقيل: هو من أدرك حياة رسول الله ﷺ ولم يسلم إلا بعد وفاته.

وقيل: هو من رأى رسول الله ﷺ ولم يسلم إلا بعد وفاته.

وعلى أيٍّ من هذه التعريفات، فقد اصطلح العلماء على تسميته { مُخَضْرَمْ } فلا يُمكن أن يُسمى صحابياً لأنه لم يرى رسول الله ﷺ مُسلماً، ولا يُسمى تابعياً لأنه عاش في زمن النبي ﷺ. راجع: مقدمة ابن الصلاح ١ / ٢٢، والتقريب والتيسير ١ / ٦٧.

(٣) هو الإمام: شُريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندي، أبو أمية الكوفي القاضي.

قال عنه ابن حجر في التقريب: مخضرم ثقة، وقيل: له صحبة، وقال ابن معين: كان في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه، استقضاه عمر ﷺ علي الكوفة، وأقره علي ﷺ، وأقام على القضاء بها ستين سنة، وقضى بالبصرة سنة.

روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن عمر، وعلي، وابن مسعود وغيرهم من الصحابة ﷺ، وروى عنه: الشعبي، وابن سيرين ومجاهد وغيرهم، راجع: تقريب التهذيب ٢٧٨٢،

٤- ما أرسله المتقنين من كبار التابعين مثل: سعيد بن المسيب، وهو من أولاد الصحابة، ويقال إنه أدرك العشرة، وكان فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأول الفقهاء السبعة، وقد تأمل العلماء مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره.

٥- ما أرسله من كان يتحرى في شيوخه مثل: الشعبي ومجاهد.

٦- ما أرسله من كان يأخذ عن كل أحد مثل: الحسن البصري.

أكثر من يروي المراسيل

أكثر من روى المراسيل:

من أهل المدينة: سعيد بن المسيب.

من أهل مكة: عطاء بن أبي رباح [١].

من أهل مصر: سعيد بن أبي هلال [٢].

وتهذيب التهذيب ٤ / ٢٩٧، وتهذيب الكمال ٢٧٢٥ ــ ١٢ / ٤٣٥، والتاريخ الكبير ٤ / ٢٦١١، والجرح والتعديل ٤ / ١٤٥٨، والكاشف ٢ / ٢٢٨٤.

(١) هو الإمام: عطاء بن أبي رباح: أسلم القرشي، أبو محمد، المكي.

روى عن: ابن عباس، وابن عمرو، وابن الزبير، ومعاوية، وأرسل عن عثمان بن عفان، وعتاب بن أسيد، وأوس بن الصامت، والفضل بن عباس وغيرهم.

وروى عنه: ابنه يعقوب، وأبو إسحاق السبيعى، ومجاهد... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فاضل لكنه كثير الإرسال، وقال ابن سعد: كان من مولدي الجند، ونشأ بمكة وهو مولى لبني فهر أو الجمح، وانتهت إليه فتوى أهل مكة وإلى مجاهد في زمانهما وأكثر ذلك إلى عطاء، وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، توفي سنة ١١٤، راجع: تقريب التهذيب ٤٦٠٧، وتهذيب التهذيب ٧ / ١٧٤، وتهذيب الكمال ٣٩٩٣٣ ــ ٦٩/٢٠، والتاريخ الكبير ٦ / ٢٩٩٩، والجرح والتعديل ٦ / ١٨٣٩، والكاشف ٢ / ٣٨٤٩، والميزان ٣ / ٥٦٤٠.

(٢) هو: سعيد بن أبى هلال الليثي، مولاهم، أبو العلاء المصري، يقال: أصله من المدينة.

روى عن: جابر، وأنس مرسلا، وزيد بن أسلم، وربيعة بن أبى الزناد وغيرهم.

من أهل الشام: مكحول الدمشقي [1].

حكم الحديث المرسل

المرسل فى الأصل ضعيف مردود، لفقده شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، وبدايةً يجب أن يكون معلوماً ما يأتي:

أولا: لا خلاف بين العلماء على أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير مُتَحَرِّز فيرسل عن غير الثقات [2].

وروى عنه: سعيد المقبري، وخالد بن يزيد، والليث بن سعد... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن يونس: ولد بمصر سنة ٧٠ ونشأ بالمدينة، ثم رجع إلى مصر فى خلافة هشام، ويقال: توفى سنة خمس وثلاثين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٢٤١٧، وتهذيب التهذيب ٨٤/٤، وتهذيب الكمال ٢٣٧٢ – ٩٤/١١، والتاريخ الكبير ١٧٣٦/٣، والجرح والتعديل ٣٠١/٤، والكاشف ١٩٩٠/١، والميزان ٢ / ٣٢٩٠.

(١) مكحول الشامي أبو عبد الله ويقال أبو أيوب ويقال أبو مسلم الفقيه الدمشقي.

روى عن: النبي ﷺ مرسلا، وعن أبي بن كعب، وثوبان، وعائشة، وأم أيمن، وغيرهم من الصحابة ﷺ.

وروى عنه: الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد، وزيد بن واقد... وغيرهم.

قال عنه ابن حجر: ثقة فقيه كثير الإرسال، وذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام، وقال الدوري عن ابن معين: قال أبو مسهر لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ولا أدري أدركه أم لا، وقال ابن عمار: كان مكحول إمام أهل الشام، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال أبو نعيم: مات سنة اثنتي عشرة ومائة، راجع: تقريب التهذيب ٦٨٩٩، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢٥٩، وتهذيب الكمال ٦١٦٨ ــ ٢٨ / ٤٦٤، والجرح والتعديل ٨ / ١٨٦٧، والميزان ٤ / ٨٧٤٩.

(٢) راجع: جامع التحصيل ص: ٤٥، والإشارات في الأصول للباجي ص: ٥٥.

ثانيا: إجماع العلماء على جواز الاحتجاج بالمرسل إذا تقارب عصر المُرسِل والمُرسَل عنه ولم يعرف المرسِل بالرواية عن الضعفاء [١] وإن كان شيخ الإسلام ابن حجر لا يري في هذا الأمر إجماع [٢].

ثالثا: أن الحديث المرسل في الأصل ضعيفاً للجهل بالساقط في الإسناد، لاحتمال أن يكون الساقط تابعيا، وذلك لعدم تقيدهم بالرواية عن الصحابة، ومن ناحية أخرى لاحتمال أن يكون الساقط ضعيفاً لعدم تقيدهم بالرواية عن الثقات [٣].

ومن هنا فإن آراء العلماء في الحكم على الحديث المرسل تدور بين القبول، والرد، والتفصيل.

الرأي الأول

قبول الأحاديث المرسلة

يرى الأئمة الثلاثة أبو حنيفة[٤]، ومالك، وأحمد[٥] فيما حكاه النووي

---

(١) راجع: النكت على ابن الصلاح ٢ / ٥٥٢.

(٢) راجع: النكت على ابن الصلاح ٢ / ٥٥٢، وفتح المغيث ٢ / ٢٤٨.

(٣) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٥١ بتصرف.

(٤) هو الإمام الفقيه: النُعمان بن ثابت التيمى، أبو حنيفة، الكوفي، مولى بني تميم. قال عنه ابن حجر في التقريب: الإمام الفقيه المشهور، وقال العجلي: أبو حنيفة كوفي تيمي من رهط حمزة الزيات كان خزازاً يبيع الخز، ويُروى عن إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة قال: نحن من أبناء فارس الأحرار ولد جدي النعمان سنة ثمانين، وذهب جدي إلى علي ﷺ وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، وقال محمد بن سعد العوفى سَمِعْت أبي يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، وقال أبو نعيم، وجماعة مات سنة خمسين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٧١٧٩، وتهذيب التهذيب ٤٠١/١٠، وتهذيب الكمال ٦٤٣٩ ٤١٧/٢٩، والتاريخ الكبير ٢٢٣٥/٨، والجرح والتعديل ٢٠٦٢، والكاشف ٥٩٤٣/٣، والميزان ٩٠٩٢/٤.

(٥) هو الإمام الفقيه الحافظ: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. =

عنه[1]، وطائفة من العلماء منهم ابن القيم[2]، وابن كثير[3] وغيرهم[4] أن الأحاديث المرسلة صحيحة يُحتج بها وجعلوها في الاستدلال بها ديناً يُستدان به

= أحد الأئمة الأعلام ثقة فقيه حافظ حجة، صاحب المسند، ولد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، خرجت به أمه من مرو، وهي حامل به، فولدته ببغداد، وبها طلب العلم، ثم طاف البلاد طلبا للعلم. قال عنه ابن معين: ما رأيت خيراً من أحمد، ما افتخر علينا بالعربية قط، وقال عارم: قلت له يوما: يا أبا عبد الله: بلغني أنك من العرب، فقال: يا أبا النعمان نحن قوم مساكين، وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه، ولا أزهد، ولا أورع، ولا أعلم من أحمد بن حنبل، وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ منه، وقال حجاج بن الشاعر: ما رأت عيناي روحا في جسد أفضل من أحمد بن حنبل، وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له وما يدريك ؟ قال: أخذت عليه الأبواب، وقال القطان: ما قدم علي مثل أحمد، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث نَزَّهَ النفس، فقيه في الحديث متبع الآثار، صاحب سنة وخير، وقال عباس الدوري، ومطين، والفضل بن زياد: مات يوم الجمعة لثنتي عشر من شهر ربيع الأول سنة واحد وأربعين ومائتين هجرية.

راجع: تقريب التهذيب ٩٦، وتهذيب التهذيب ٦٦/١، وتهذيب الكمال ٩٦ – ٤٣٧/١، وتاريخ بغداد ٤١٣/٤.

(١) راجع: المجموع ١ / ٦٠.

(٢) راجع: إعلام الموقعين ١ / ٣١، وابن القيم هو الإمام: محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف: بابن القيم الجوزية، ولد في بيت فضل وعلم سنة ٦٩١ في دمشق ونهل من شتى العلوم وبرع في التفسير والحديث، ولازم شيخه ابن تيمية ونهل من علمه، كان رحمه الله فقيها في المذهب الحنبلي، وعلم أصول الفقه، والنحو، وفي التفسير توفي سنة ٧٥١ هجرية، من مؤلفاته : زاد المعاد، وأعلام الموقعين، ومدارك السالكين... وغيرها، راجع: شذرات الذهب ١٩٨/٦، وذيل طبقات الحنابلة ٤٤٧/٢.

(٣) راجع: اختصار علوم الحديث ص ٤٨، وابن كثير هو: الحافظ: إسماعيل بن كثير عماد الدين أبو الفداء، المفسر، والمُحَدِّث، والمؤرخ، والفقيه الشافعي المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، راجع: طبقات المفسرين للداووى ١ / ١١١، والبدر الطالع ١ / ١٥٣.

(٤) راجع: المسودة ص ٢٥٠، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦.

في الأحكام وغيرها، ونقل الغزالي[1] والنووي ذلك عن جمهور الفقهاء[2] مع اشتراط شرطين[3]: أن يكون المرسل ثقة، أن لا يرسل إلا عن ثقة [4].

وقد نص على ذلك ابن عبد البر حيث قال: والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره [5].

وقال أيضا: أما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعيا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول [6].

وقال أبو الوليد الباجي[7]: لا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متحرز بل يرسل عن غير الثقات أيضا [8].

---

(١) هو الإمام: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، الفقيه الشافعي، الملقب بحجة الإسلام. من مؤلفاته: الإحياء، وتهافت الفلاسفة، توفي رحمه الله سنة خمس وخمسمائة، راجع: وفيات الأعيان ٢١٧/٤.

(٢) راجع: المستصفى ١ / ١٦٩، والمجموع ١ / ٦٠.

(٣) راجع: إرشاد الفحول ١ / ٩٨، والكفاية ١ / ٣٨٤، والنكت على ابن الصلاح ١ / ٤٩١.

(٤) قاله ابن عبد البر وأبو الوليد الباجي، وأبو بكر الرازي، راجع: التمهيد ١ / ٧ ــ ٢٨.

(٥) راجع: التمهيد ١٧/١.

(٦) راجع: التمهيد ٣٠/١.

(٧) هو: أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب، الباجي، الأندلسي، القرطبي، صاحب التصانيف، برع في الحديث وعلله ورجاله، والفقه، مات بالمرية سنة أربع وسبعين وأربعمائة، من مصنفاته: التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري في الصحيح، وتفسير القرآن، وسنن المنهاج، و غير ذلك، راجع: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ٨٠٢/٤، والديباج المذهب ص: ١٩٧.

(٨) راجع: الإشارات في الأصول للباجي ص: ٥٥.

وقد ادعى ابن جرير الطبري[1]، وابن الحاجب[2] إجماع التابعين على قبول المرسل.

وقال النووي: قال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم يحتج به [3].

وحجتهم في ذلك أن التابعي ثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

ومن أدلتهم: أن النبى ﷺ قد مدح التابعين وأثنى عليهم فقال ﷺ [4]:

---

(١) نقله ابن عبد البر عن الطبري في التمهيد ١ / ٤، وابن جرير هو: أبو جعفر محمد ابن جرير بن يزيد بن غالب، الطبري، إمام المفسرين، من مؤلفاته: الجامع عن تأويل آي القرآن، وتهذيب الآثار، وتاريخ الأمم... وغيرها توفي سنة ٣١١ هجرية، راجع: وفيات الأعيان ١٩١/٤، وتاريخ بغداد ١٦٤/٢.

(٢) راجع: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد وحواشيه ٢ / ٧٤.

(٣) راجع: المجموع للنووي: ٦٠/١.

(٤) قال الإمام النووي: اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ، والمراد أصحابه، وقد قدمنا أن الصحيح الذي عليه الجمهور أن كل مسلم رأى النبي ﷺ ولو ساعة فهو من أصحابه، ثم قال: ولا يلزم منه تفضيل الصحابي على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولا أفراد النساء على مريم وآسية وغيرهما، بل المراد جملة القرن بالنسبة إلى كل قرن بجملته، قال القاضي: واختلفوا في المراد بالقرن هنا، فقال المغيرة: قرنه أصحابه، والذين يلونهم أبناؤهم، والثالث أبناء أبنائهم: وقال شهر: قرنه ما بقيت عين رأته، والثاني ما بقيت عين رأت من رآه، ثم كذلك، وقال غير واحد: القرن كل طبقة مقترنين في وقت، وقيل: هو لأهل مدة بعث فيها نبي طالت مدته أم قصرت، وذكر الحربي الاختلاف في قدره بالسنين من عشر سنين إلى مائة وعشرين، ثم قال: وليس منه شيء واضح، ورأى أن القرن كل أمة هلكت فلم يبق منها أحد، وقال الحسن وغيره: القرن عشر سنين، وقتادة سبعون، والنخعي أربعون، وزرارة بن أبي أوفى مائة وعشرون، وعبد الملك بن عمير مائة، وقال ابن الأعرابي: هو الوقت، والصحيح أن قرنه ﷺ الصحابة، والثاني التابعون، والثالث تابعوهم، راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ٣١٤.

فيما أخرجه الإمام البخاري بسنده عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ﴾ قَالَ عِمْرَانُ: لا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ، أَوْ ثَلاثَةً قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ وَلا يَفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ ﴾ (١).

قال الحافظ ابن حجر: استدل بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة، وإن تفاوتت منازلهم في الفضل، وهذا محمول على الغالب والأكثرية، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة، لكن بقلة، بخلاف من بعد القرون الثلاثة فإن ذلك كثر فيهم واشتهر (٢).

وأوسع من هذا قول عمر بن الخطاب ﷺ: { المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنياً(٣) في ولاء أو قرابة } (٤).

---

(١) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: كتاب الشهادات باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ١ / ١٥١ عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.
،، وفي كتاب: الرقاق، باب: ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٧ / ١٧٣ عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.
،، وفي كتاب: الأيمان والنذور، باب: إثم من لا يفي بالنذر ٧ / ٢٣٣ عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) راجع: فتح الباري ٧/٧.

(٣) المراد به: الذي ينتمي إلى غير مواليه فلا تُقبل شهادته للتهمة، راجع: لسان العرب [مادة: ظنن] ١٣ / ٢٧٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر باب: الظاء مع النون ٣ / ٣٦٢.

(٤) هذا جزء من كتاب أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ﷺ، والكتاب أخرجه الإمام الدارقطني في سننه ٤ / ٢٠٦، والبيهقي في سننه ١٠ / ١٥٠، =

قالوا: فاكتفى عمر ﷺ بظاهر الإسلام في القبول، إلا أن يُعلم منه خلاف العدالة، ولو لم يكن الواسطة من هذا القبيل لما أرسل عنه التابعي، والأصل قبول خبره حتى يثبت ما يقتضي قبول الرد [1].

قال أبو داود في رسالته: وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل: سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي[2] حتى جاء الشافعي رحمه الله فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره [3].

وأصحاب هذا الرأي على أقوال:

أحدها: قبول كل مرسل.

=والخطيب في تاريخه ١٠ / ٤٤٩، وشرحه ابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٩٢، وابن تيمية في منهاج السنة ٣ / ١٤٦.

(١) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٥٠.

(٢) هو الإمام الحافظ: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، واسمه: يُحمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة جليل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فقهاء أهل الشام وقُرَّائِهم وزُهادهم، وقال بقية بن الوليد:

إنا لنمتحن الناس بالأوزاعي فمن ذكره بخير عرفنا أنه صاحب سنة، وقال ابن عجلان: لا أعلم كان أنصح للأمة منه، وقال العجلي: شامي ثقة من خيار المسلمين، وقال الشافعي: ما رأيت أحداً أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي، وقال ابن سعد: ولد سنة ثمان وثمانين وكان ثقة مأمونا فاضلا خيِّراً كثير الحديث والعلم والفقه، وتوفي ببيروت سنة ثمان وخمسين ومائة.

راجع: تقريب التهذيب ٣٩٨١، وتهذيب التهذيب ٢١٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٠٧/١٧، والتاريخ الكبير ١٠٣٤/٥، والجرح والتعديل ١٢٥٧/٥، والكاشف ٣٣١٨/٢، وتذكرة الحفاظ ٧٨/١، وطبقات الحفاظ ص٨٥.

(٣) راجع: رسالة أبي داود لأهل مكة ص: ٢٤.

حتى مرسل من في عصرنا إذا قال: قال رسول الله ﷺ وهو رأي بعض الغلاة من متأخري الحنفية، ورد عليهم العلائي بقوله: هذا توسع غير مقبول بل هو باطل مردود بالإجماع في كل عصر على اعتبار الأسانيد والنظر في عدالة الرواة وجرحهم، ولو جوز قبول مثل هذا لزالت فائدة الإسناد بالكلية وبطلت خصيصة هذه الأمة وسقط الاستدلال بالسنة على وجهها وظهور فساد هذا القول غني عن الإطالة فيه ولا تفريع عليه (١).

قال ابن عبد البر: الحنفية يقبلون المرسل، ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل والاعتلال على أصولهم في ذلك (٢).

ثانيها: قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقا إلا أن يكون المُرْسِل عرف بالإرسال عن غير الثقات فإنه لا يقبل مرسله، وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسل من أئمة النقل قبل مرسله وإلا فلا.

ثالثها: قبول مراسيل التابعين فيما أرسلوه على اختلاف طبقاتهم بخلاف غيرهم.

رابعها: قبول مراسيل كبار التابعين دون صغارهم الذين تقل روايتهم عن الصحابة.

خامسها: قبول مراسيل أهل المدينة دون سواهم، فقد قال ابن العربي في العارضة: تحقيق مذهب مالك أنه لا تقبل إلا مراسيل أهل المدينة (٣).

---

(١) راجع: جامع التحصيل ص: ٢٦.

(٢) راجع: التمهيد ١/٥.

(٣) راجع: عارضة الأحوذي لابن العربي ١/٢٤٦.

الرأي الثاني
رد الحديث المرسل

ذهب جمهور المحدثين، وجمهور الشافعية واختاره إسماعيل القاضي[1]، وأبي بكر الباقلاني[2]، وابن عبد البر وغيرهم من أئمة الأصول[3] إلى أن الحديث المرسل ضعيف مردود لا يحتج به، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي.

وذهب أبو داود في رسالته إلى كون الشافعي أول من ترك الاحتجاج بالحديث المرسل[4] بأنه ليس على ظاهرة، بل هو قول ابن مهدي[5]، ويحيى القطان، وغير واحد ممن سبق الشافعي، ويمكن القول باختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه[6]،

فالحديث المرسل عندهم في الأصل ضعيف للجهل بالساقط في الإسناد من ناحيتين:

---

(١) هو: أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق، من آل حماد بن زيد عنه انتشر مذهب مالك بالعراق، قال الباجي: لم تحصل رتبة الاجتهاد بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي، توفي سنة ٢٨٢، راجع: ترتيب المدارك ٢٧٨/٤ ، وتاريخ بغداد ٢٨٤/٦.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، البغدادي، القاضي الباقلاني، المتكلم الأشعري، كان ثقة إماما بارعا، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، توفي سنة ٤٠٣، من مصنفاته: التمهيد في أصول الفقه، وإعجاز القرآن، والانتصار... وغيرها، راجع: سير أعلام النبلاء ١٩٠/١٧، وتاريخ بغداد ٣٧٩/٥، وترتيب المدارك للقاضي عياض ٥٨٥/٤.

(٣) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٥٣.

(٤) راجع: الرسالة ص: ٢٤.

(٥) راجع: جامع التحصيل ص: ٣٠.

(٦) راجع: جامع التحصيل ص: ٣٠.

إما أن يكون الساقط تابعيا، وذلك لعدم تقيدهم بالرواية عن الصحابة، وإما أن يكون الساقط ضعيفاً لعدم تقيدهم بالرواية عن الثقات [١].

وينتج عن ذلك أمرين:

الأول: احتمال أن يكون المحذوف غير صحابي.

فإن كان المحذوف غير صحابي احتمل أن يكون ضعيفا، أو ثقة، فإن كان ضعيفا فالحديث ضعيف، وإن كان ثقة احتمل أن يكون روى عن تابعي آخر قد يكون ضعيفا، وقد يكون ثقة... وهكذا، لذا ترك الأكثرون الاحتجاج بالحديث المرسل، لعدم الطمأنينة إليه للاحتمالات المذكورة [٢].

الثاني: أن يكون المحذوف ضعيفاً فإن كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج به وذلك لعدم تقيدهم بالرواية عن الثقات، وعلى تقدير كونه ثقة فيحتمل أن يكون روى عن تابعي ويحتمل أن يكون أيضاً ضعيفا وهلم جراً إلى ستة أو سبعة، فهو أكثر ما روي من رواية بعض التابعين بعضهم عن بعض [٣].

---

(١) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٥١ بتصرف.

(٢) راجع: فتح المغيث ٢ / ٢٥٢ بتصرف.

(٣) اجتمع ستة من التابعين بعضهم عن بعض في حديث يتعلق بفضل سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن في حيث: ﴿ أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ؟ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا أَيُّنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ ﴾.

والحديث أخرجه الإمام النسائي في سننه في كتاب الصلاة، باب: الفضل في قراءة: ج أ ب ب ب ج في بعض النسخ قال أبو عبد الرحمن: ما أعرف إسناداً أطول من هذا، وفي هامش السنن: ونقل عن السيوطي أنه قال: فيه ستة من التابعين، راجع: سنن الإمام النسائي ٢ / ١٧٢.

أخرجه الإمام الترمذي في جامعه في كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص.

قال ابن أبى حاتم: سمعت أبى وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد المتصلة [١].

وقال الإمام مسلم: المرسل من الروايات فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بالحجة [٢].

وقال الترمذي: والحديث إن كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث وقد ضعفه غير واحد منهم [٣].

وقال الحاكم: والمراسيل واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز غير محتج بها [٤].

= قال أبو عيسى: حدثنا قتيبة، ومحمد بن بشار قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا زائدة عن منصور عن هلال بن يساف عن ربيع بن خيثم عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأةٍ وهي امرأةُ أبي أيوب.

وروى بعضهم عن امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ؟ مَنْ قَرَأَ: اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ﴾.

وفي الباب عن أبي الدرداء، وأبي سعيد، وقتادة بن النعمان، وأبي هريرة، وأنس، وابن عمر، وأبي مسعود. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن ولا نعرف أحداً روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة وتابعه على روايته إسرائيل والفضيل بن عياض وقد روى شعبة وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور واضطربوا فيه، راجع: سنن الترمذي ٥ / ١٦٦ ــ ١٧٠.

والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: فضائل القرآن، باب: فضل قل هو الله أحد ٦ / ١٠٥ عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) راجع: المراسيل لابن أبى حاتم ص: ١٥.

(٢) راجع: مقدمة الصحيح ١/٣٠.

(٣) راجع: سنن الترمذي، كتاب العلل ٤ / ١٢٣.

(٤) راجع: المدخل إلى كتاب الإكليل ص: ٣٧.

وقد روى الإمام الشافعي عن عمه[1] ثنا هشام بن عروة[2] عن أبيه قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث عمن أثق به، أو سمعه من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به [3].

قال ابن عبد البر معلقا على رواية الإمام الشافعي: يدل ذلك على أن زمان الصحابة والتابعين كان يُحدث فيه الثقة وغيره [4].

وقال الشافعي: أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم، أو أخبر عن غير ثقة، وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب

---

(١) هو الإمام: محمد بن علي بن الشافع بن السائب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المكي، وهو عم الإمام الشافعي.
قال عنه ابن حجر في التقريب: وثقه الشافعي، راجع: تقرب التهذيب ٦١٧٦، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٠٥، وتهذيب الكمال ٥٤٨٣ ــ ٢٦ / ١٤٦، والكاشف ٣ / ٥١٤١.

(٢) هو الإمام الحافظ: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو المنذر وقيل: أبو عبد الله. رأى ابن عمر ومسح رأسه ودعا له، وسهل بن سعد، وجابر... وغيرهم. قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه ربما دلَّسَ، وقال ابن سعد والعجلي كان ثقة زاد ابن سعد ثبتاً كثير الحديث حجة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقنا ورعا فاضلا حافظا، وقال الحربي: مات سنة ست وأربعين ومائة، راجع: تقريب التهذيب ٧٣٢٨، وتهذيب التهذيب ٤٤/١١، وتهذيب الكمال ٦٥٨٥ ــ ٢٣٢/٣٠، والجرح والتعديل ٢٤٩/٩، والكاشف ٣/ ٦٠٧٢.

(٣) راجع: الأم ١٣٣/٦، والتمهيد ١ / ٣٨ وفتح المغيث ٢ / ٢٥٤، والكفاية ص ٧٣، وشرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٦١.

(٤) راجع: التمهيد ١ / ٣٩.

في أن لا يقبل إلا عمن عرف وما لقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، والله أعلم [1].

وقال ابن عبد البر: هذا فعل أهل الورع والدين... وفي خبر عروة هذا دليل على أن ذلك الزمان كان يحدث فيه الثقة وغير الثقة، فمن بحث وانتقد كان إماما ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامه مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم [2].

ويرد أيضا على هذا الاستدلال بما رواه أبو نعيم[3] في الحلية: عن ابن لهيعة[4] أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد ما تاب: إن هذه الأحاديث دين

---

(١) راجع: الأم ١٣٣/٦.

(٢) راجع: التمهيد ١ / ٤٠.

(٣) هو الإمام الحافظ: الفضل بن دُكين التيمى، وهو لقب، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي أبو نعيم الأحول. قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت، وقال يعقوب بن شيبة: أبو نعيم ثقة ثبت صدوق، وسمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو نعيم يُزاحم به ابن عيينة، وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري ؟ وقال: يحيى، وعبد الرحمن، ووكيع، وأبو نعيم: من الثقات، وقال الآجري: قلت لأبي داود: كان أبو نعيم حافظاً ؟ قال: جداً، وقال العجلي: أبو نعيم الأحول كوفي ثقة ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: كان ثقة يحفظ حديث الثوري، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث حجة، توفي سنة تسع عشرة ومائتين.

راجع: تقريب التهذيب ٥٤١٨، وتهذيب التهذيب ٢٣٦/٨، وتهذيب الكمال ٤٧٣٢ـــ ١٩٧/٢٣، والتاريخ الكبير ٥٢٦/٧، والكاشف ٤٥٢٩/٢، والميزان ٦٧٢٠/٣، وتذكرة الحفاظ ٣٧٣/١.

(٤) هو: عبد الله بن لَهيعة بن عُقبة بن فُرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي.

قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض الشيء مقروناً، وقال روح بن صلاح: لقي ابن لهيعة اثنين وسبعين تابعيا، وقال أبو داود عن أحمد: ومن كان=

فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا [1].

قال الحافظ ابن حجر: هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل، إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام، والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين، فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثا، وأشاعوه فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر ممن حدثه به تحسينا للظن، فيحمله عنه غيره، ويجئ الذي يحتج بالمقاطع فيحتج به مع كون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله [2].

قال النووي: الحديث المرسل لا يحتج به عندنا، وعند جمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب الأصول والنظر، وحكاه الحاكم أبو عبد الله[3] عن سعيد بن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث والفقهاء.

ثم قال: ودليلنا في رد المرسل مطلقا: أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولي لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال [4].

= مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه، وقال البخاري: كان يحي ابن سعيد لا يراه شيئا، وقال ابن المديني عن ابن مهدي لا أحمل عنه قليلا ولا كثيرا، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه قط، وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي يقول: لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة، وقال يحيى بن بكير: ولد سنة ست وتسعين، وقال ابن يونس، وابن سعد: مات يوم الأحد نصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين، راجع: تقريب التهذيب٥٧٤ ــ ٤٤٤/١، وتهذيب التهذيب ٣٣١/٥، وتهذيب الكمال ٣٥١٣ ــ ٤٨٧/١٥، والتاريخ الكبير ٥٧٤/٥، والجرح والتعديل ٦٨٢/٥، والكاشف ٢٩٦٨/٢، والميزان ٤٥٣٠/٢.

(١) راجع: الحلية لأبي نعيم ٣٩/٩.

(٢) راجع: لسان الميزان ١١/١.

(٣) راجع: المدخل للحاكم ص: ٩٢.

(٤) راجع: المجموع ٦٠/١.

وبالغ بعض أصحاب هذا الرأي فلم يقبلوا مراسيل صغار الصحابة كعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير[1] والنعمان بن بشير[2] وغيرهم من الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ إلا النزر اليسير، وأكثر رواياتهم أو عامتها عن الصحابة ﷺ.

قال العلائي: وهذا القول في التضييق مقابل للقول المتقدم الذي بالغ القائل به في التوسع حتى قبل مراسيل أهل هذه الأعصار وما قبلها [3].

الرأي الثالث: التفصيل

وذلك بالتفريق بين الأحاديث التى أرسلها كبار التابعين، والأحاديث التى أرسلها صغار التابعين.

وهو مذهب الإمام الشافعي ومن وافقه حيث يرون التفريق بين الأحاديث التى أرسلها كبار التابعين، والأحاديث التى أرسلها صغار التابعين.

---

(١) هو الصحابي الجليل: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد الأسدي.
أمه: أسماء بنت الصديق رضي الله عنها، هاجرت به أمه إلى المدينة وهي حامل به، وهو أول مولود في الإسلام من المهاجرين، وبويع له بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، وقتله الحجاج الثقفي سنة ثلاث وسبعين، راجع: الإصابة ٤٦٨٢/٢، والتاريخ الكبير ٩/٥، والكاشف ١٧٤٥/٢.

(٢) هو الصحابي الجليل: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي. له ولأبويه صحبة، وأمه: عمرة بنت رواحه ﷺ.
روى عن: النبي ﷺ وعن خاله عبد الله بن رواحة، وعمر، وعائشة ﷺ.
وروى عنه: ابنه محمد، وعروة بن الزبير، وسماك بن حرب، وإسحاق السبيعي، وغيرهم.
قال الواقدي: ولد على رأس أربعة عشر شهراً من الهجرة، وهو أول مولود ولد في الأنصار، بعد قدوم النبي ﷺ، هذا قول الأكثر أنه ولد هو، وعبد الله بن الزبير عام اثنتين من الهجرة، وقال خليفة بن خياط: توفي في أول سنة خمس وستين من الهجرة، راجع: الإصابة ٤٤٠/٦، والكاشف ٥٩٤٢/٣، وتهذيب الكمال ٦٤٣٨.

(٣) راجع: جامع التحصيل ص: ٣٦.

قال الشافعي رحمه الله: وأحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول ممن يقبل عنه العلم، أو وافق قول بعض الصحابة، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه قال: ولا اقبل مرسل غير كبار التابعين ولا مرسلهم إلا بالشرط الذي وصفته [1].

وبالجملة: فالمشهور عن أهل الحديث، وجمهور الشافعية، والكثير من أئمة الأصول القول بعدم صحة الحديث المرسل إلا إذا اعتضد [2].

فالأحاديث التى أرسلها كبار التابعين حجة بشرط أن يعتضد بأحد هذه الأمور:

أحدها: أن المرسل إذا أُسند من وجه آخر دل ذلك على صحته.

ثانيها: أن المرسل إذا لم يعضده مسند، ولكن عضده مرسل مثله بسند آخر غير سند الأول فإنه حينئذ يقوى، ولكنه يكون أنقص درجة من المرسل الذي أسند من وجه آخر.

ثالثها: أنه إذا لم يوجد مرسل مثله ولكن وجد عن بعض الصحابة ﷺ قول أو عمل يوافق هذا المرسل، فإنه يدل على أن له أصلا ولا يطرح.

رابعها: أنه إذا وجد كثير من أهل العلم يفتون بما يوافق المرسل دل على أن له أصلا.

خامسها: أن ينظر في حال المرسِل، فإن كان إذا سمى شيخه لم يسم إلا مقبول القول ثقة قبل منه، وإن كان يرسل عن كل أحد من الناس لم يحتج بمرسله.

سادسها: أن ينظر إلى هذا الذي أرسل الحديث، فإن كان إذا أشرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه فيه ولم يخالفه دل ذلك على حفظه، وإن كان يخالف

---

(١) راجع: المجموع ١ / ٦٢، والرسالة ص: ٢٤.

(٢) راجع: النكت لابن حجر ٢ / ٥٦٩، وجامع التحصيل ص: ٣١، والحاكم في المدخل ص: ٩٢، والمستصفى ١ / ١٦٩، وفتح المغيث ٢ / ٢٥٣، والأم ٥ / ١٧٤.

غيره من الحفاظ، فإن كانت المخالفة بالنقصان، إما بنقصان شيء من متنه، أو بنقصان رفعه، أو بإرساله كان في هذا دليل على حفظه وتحريه كما كان يفعله الإمام مالك رحمه الله كثيرا.

سابعها: أن المرسل الذي حصلت فيه هذه الشواهد أو بعضها يسوغ الاحتجاج به ولكنه لا يلزم لزوم الحجة بالمتصل لأنه دونه.

ثامنها: أن مراسيل صغار التابعين كالزهري وأبي حازم سلمة بن دينار[1] ونحوهما غير مقبولة [2].

والخلاصة في مجموع ما سبق من أقوال العلماء:

١- رد المراسيل مطلقا حتى مراسيل الصحابة.

٢- قبول مراسيل الصحابة ورد ما عداها مطلقا.

٣- قبول مراسيل كبار التابعين مطلقا ورد ما عداها.

٤- قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم.

٦- قبول المرسل مطلقا حتى وإن كان من أهل هذه الأعصار، وهو تَوَسُّع بعيد جدا غير مرضي.

٧- إن كان المُرْسِل عرف من عادته أنه لا يُرسل إلا عن ثقة مشهور قُبِلَ وإلا فلا. وهذا هو الرأي الراجح.

---

(١) هو: أبو حازم، سلمة بن دينار، الأعرج، التمار، المدني، القاص الزاهد الحكيم. قال عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي: ثقة، وقال محمد بن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن خزيمة: ثقة لم يكن فى زمانه مثله، وقال ابن حبان: كان قاضى أهل المدينة، ومن عبادهم وزهادهم، وقال ابن حجر: ثقة عابد، راجع: تهذيب الكمال ٢٧٢/١١، وتهذيب التهذيب ١٢٦/٤، وتقريب التهذيب ١ /٢٤٧.

(٢) راجع: جامع التحصيل ص: ٣١، والحاكم في المدخل ص: ٩٢، والمستصفى ١ / ١٦٩، وفتح المغيث ٢ / ٢٥٣.

٨- إن كان المرسل من أئمة النقل المعتد بهم في الجرح والتعديل قُبِلَ مرسله وإلا فلا.

٩- إن اعتضد المُرْسَل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي قُبل وإلا فلا، وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

١٠- أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولا.

الأمور التي يعتبر بها
مرسل
كبار التابعين

الأول: أن يُنظر إلى ما أرسل التابعي من الحديث، فإن شاركه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روي كانت هذه دلالة صحته.

الثاني: أن التابعي إن انفرد بإرسال حديث لم يشاركه فيه من يسنده قُبل منه على أن يُنظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قُبل منه، فإن وُجد ذلك كانت دلالة تُقوي له مرسله وهي أضعف من الأولى.

وأما إن لم يوجد ذلك نُظر إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ فإن وُجد كانت هذه دلالة على أن مرسله له أصل يصح.

الثالث: إذا سمّي من روى عنه لم يُسمّ مجهولا ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروي عنه.

الرابع: إذا شارك التابعي أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه قُبل مرسله، وإن خالفه ووجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه وقبل مرسله.

الخامس: إن وجدت الدلائل لصحة حديثه قبل منه [1].

هذه الأمور هي المعتبرة عند الإمام الشافعي في قبول المرسل وأنه لا يُقبل إلا إذا اعتضد، ولكن هناك من العلماء من زعم أن الإمام الشافعي كان يحتج بالمرسل وإن لم يوجد ما يعضده عند عدم وجود دليل سواه، وممن ذهب

(١) راجع: شرح التبصرة ١ / ١٥٠، وفتح المغيث ٢ / ٢٦٣، وأضيف ذلك إلى الإمام الشافعي في الرسالة ص ٤٦٠.

إلى ذلك الإمام الماوردي[1] حيث زعم أن الإمام الشافعي في الجديد من مذهبه كان يحتج بالمرسل إذا لم يوجد دليل سواه[2] وممن أيد ذلك أيضا من العلماء: التاج السبكي[3] حيث قال: إنه [أي الحديث المرسل] إذا دلّ على محظور ولم يوجد سواه فالأظهر وجوب الانكفاف [4]، أي: احتياطاً.

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي، مصنفاته كثيرة منها: الحاوي، والإقناع، وأدب الدنيا والدين، وغير ذلك، وكان إماما في الفقه والأصول بصيراً بالعربية، ولي قضاء بلاد كثيرة، ثم سكن بغداد، وعاش ستا وثمانين سنة، توفي سنة خمسين وأربعمائة، راجع: العبر ٢٢٣/٣، والبداية والنهاية ٨٠/١٢، وشذرات الذهب ٢٨٥/٣ ــ ٢٨٧.

(٢) راجع: الحاوي الكبير للماوردي، باب: بيع اللحم بالحيوان ٥ / ١٥٨.

(٣) هو الإمام: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، الشافعي، المتوفي سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، راجع: الدرر الكامنة ٣ / ٤٠.

(٤) راجع: جمع الجوامع ص: ١٤٣.

موقف الإمام الشافعي
من مراسيل صغار التابعين

قال الإمام الشافعي: فأما مَن بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله ﷺ فلا أعلم منهم واحداً يُقبل مرسله لأمور:

أحدها: أنهم أشد تجوّزاً فيمن يروون عنه.

والثاني: أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.

والثالث: كثرةُ الإحالة فى الأخبار، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوَهَم وضعف من يقبل منه (١).

وقد زاد بعض العلماء فقال: إن مما يُعتضد به المرسل فعل صحابي، أو انتشاره، أو عمل أهل العصر، أو القياس المعتبر (٢).

وقال الشافعي: ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها، قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله ﷺ وبين من شاهد بعضهم دون بعض ؟ فقلت لبعد إحالة من لم يشاهد أكثرهم (٣).

---

(١) راجع: الرسالة، للإمام الشافعي، ص: ٤٦١ وما بعدها، ومعرفة السنن والآثار ١ / ٨٠ ومناقب الشافعي للبيهقي ٢ / ٣٠.

(٢) راجع: محاسن الاصطلاح للبلقيني ص: ١٣٨.

(٣) راجع: الرسالة ص: ٤٦١.

أصح المراسيل

توقف كثير من المحدثين والفقهاء أمام مراسيل سعيد بن المسيب، وحكم بصحتها كثير من العلماء منهم:

الحاكم حيث قال في سياق حديثه عن المراسيل: أصحها مراسيل سعيد ابن المسيب [١].

وقال يحيى بن معين [٢]: أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب[٣].

وقال أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المراسيل [٤].

وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيل سعيد بن المسيب فوجدوا أنها وجدت مسندة بأسانيد صحيحة من وجوه أخر، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل أحد غيره، لذا فقد حكى الإجماع على ذلك.

قال العلائي: اتفقت كلمة العلماء على أن جميع مراسيل سعيد بن المسيب صحيحة، وأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة من كبار التابعين أو صحابي معروف،

---

(١) راجع: معرفة علوم الحديث، للحاكم: ٦٧/١.

(٢) هو الإمام الحافظ: يحيي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام الغطفاني.
قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ مشهور إمام في الجرح والتعديل، وقال عمرو الناقد: ما كان في أصحابنا أعلم بالإسناد من يحيي بن معين، ما قدر أحد يقلب عليه إسناداً قط، وقال حنبل عن أحمد: كان ابن معين أعلمنا بالرجال، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: ولد يحيي بن معين سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بمدينة الرسول ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وله سبع وسبعون إلا نحواً من عشرة أيام.
راجع: تقريب التهذيب ٧٦٧٩، وتهذيب التهذيب ٢٤٥/١١، وتهذيب الكمال ٦٩٢٦ – ٥٤٣/٣١، والتاريخ الكبير ٣١١٦/٨، والجرح والتعديل ٨٠٠/٩.

(٣) راجع: معرفة علوم الحديث ٦٧/١.

(٤) راجع: الكفاية ٤٠٤/١.

قال معنى ذلك بعبارات مختلفة جماعة من الأئمة منهم: مالك، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم [١].

وقال الزرقاني: وقد اتفقوا على أن مرسلاته، أي: سعيد بن المسيب أصح المراسيل [٢].

موقف الإمام الشافعي من مراسيل سعيد بن المسيب

قال الشافعي عن مراسيل سعيد بن المسيب: إنه ما عرفه روى إلا عن ثقة، وزاد أنه لا يحفظ له منقطعاً إلا وجد ما يدل على تسديده[٣].

وقال الخطيب: قال الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن [٤].

وقال النووي في الإرشاد: اشتهر عند فقهاء أصحابنا أن مرسل سعيد حجة عند الشافعي حتى أن كثيراً منهم لا يعرفون غير ذلك، وليس الأمر على ذلك [٥].

.ونقل عن الإمام الشافعي أنه قال: إرسال ابن المسيب عندنا حسن [٦]

ونقل عنه أنه قال أيضاً: مرسل سعيد عندنا حجة [٧].

قال النووي: اختلف أصحابنا المتقدمون في معناه[٨] على وجهين [٩]:

---

(١) راجع: جامع التحصيل، للعلائي: ٨٩/١ بتصرف.

(٢) راجع: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٢٣١/٤.

(٣) راجع: الرهن الصغير مع الأم ٣ / ١٨٨.

(٤) راجع: الكفاية ٤٠٤/١.

(٥) راجع: الإرشاد للنووي ص: ٨٢.

(٦) راجع: مختصر المازني مع الأم ٨ / ٧٨.

(٧) قاله القفال المروزي في أول كتابه: شرح التلخيص ونسبه إلى الإمام الشافعي نقلا عنه في كتابه الرهن الصغير، راجع: المجموع شرح المهذب ١ / ٦١، والرهن الصغير ١ / ١٧٥.

(٨) أي قول الشافعي مرسل سعيد حجة عندنا.

(٩) حكاهما أبو إسحاق في اللمع ص: ٤١، والخطيب في الكفاية ص: ٥٧١، وفي كتابه الفقيه والمتفقه ١ / ٢٢٧.

الأول: أنها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل، قالوا لأنهـا فتـشت فوجدت مسندة.

الثاني: أنها ليست بحجة عنده، بل هي كغيرها، وقالوا وإنما رجح الشافعي بمرسله والترجيح بالمرسل جائز [1].

ورجح الخطيب الوجه الثاني فقال[2]: والصواب الثاني، وأما الأول فليس بشيء، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد بحال من وجه يصح [3].

مظان الحديث المرسل

كتاب: المصنف لابن أبي شيبة [4].

---

(١) راجع: المجموع ١/٦١.

(٢) راجع: الفقيه والمتفقه ١/٢٢٧، وفتح المغيث ٢ / ٢٦١.

(٣) ذكر ابن رجب أمثلة لما لم يقبله الإمام الشافعي من مراسيل سعيد بن المسيب فقال: لـم يقبل بمرسل ابن المسيب في زكاة الفطر بمدين من حنطة، وقد أخرجه الإمام أبو داود في مراسيله ص: ١٣٦.

ولم يقبل الإمام الشافعي أيضاً بمرسل ابن المسيب في التولية في الطعام قبـل أن يُـستوفى، أخرجه أبو داود في مراسيله ص: ١٤٥.

ولم يقبل الإمام الشافعي أيضاً بمرسل ابن المسيب في: [من ضرب أباه فاقتلوه] أخرجه أبو داود في مراسيله ص: ١٨٧، راجع: شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٣٠٨.

وقال ابن رجب نقلا عن الإمام البيهقي: إن الشافعي قال بمرسل الحسن حـين اقتـرن بمـا يعضده في مواضع منها: النكاح بلا ولي، راجع: الأم ٥ / ١٣، ومنها: النهي عـن بيـع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، راجع: مختصر المزني مع الأم ٨ / ٨٢، وقال الإمـام الشافعي بمرسل طاووس، وابن سيرين، وعروة وغيرهم، راجع: شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٣٠٦ وما بعدها.

(٤) هو الإمام الحافظ: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة بن عثمان، الكوفي.

روى عن: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن مهدي... وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجة... وغيرهم. =

كتاب: المصنف لعبد الرزاق [1].

كتاب: المراسيل لأبى داود.

كتاب: المراسيل لابن أبى حاتم.

كتاب: جامع التحصيل فى أحكام المراسيل للعلائي.

كتاب: تحفة التحصيل فى ذكر رواة المراسيل لأبى زرعة العراقى [2].

= قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ صاحب تصانيف، وقال يحي الحَمَّاني أولاد ابن أبى شيبة من أهل العلم، كانوا يُزاحمونا عند كل مُحَدِّث، وقال ابن خراش: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ما رأيت أحفظ من أبى بكر بن أبى شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مُتقنا حافظاً دَيِّناً ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع، وقال البخاري: تُوفي في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين.

راجع: تقريب التهذيب ٣٥٨٦، وتهذيب التهذيب ٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٤/١٦، والجرح والتعديل ٧٣٧/٥، والكاشف ٢٩٨١/٢، والميزان ٤٥٤٩/٢.

(١) هو الإمام الحافظ: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِميري، أبو بكر الصنعاني.

قال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ مصنف شهير، عُمي في آخره فتغير وكان يتشيع، وقال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: ما رأيت أحداً أحسن حديثا من عبد الرزاق ؟ قال: لا، وقال أبو زرعة الدمشقي: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه، توفي سنة احدي عشر ومائتين.

راجع: تقريب التهذيب ٤٠٧٨، وتهذيب التهذيب ٢٧٥/٢، وتهذيب الكمال ٣٤١٥ – ٥٢/١٨، والتاريخ الكبير ١٩٢٣/٦، والجرح والتعديل ٢٠٤/٦، والكاشف ٣٤٠٧/٢، والميزان ٥٠٤٤/٢.

(٢) هو: أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، المصري، الشافعي، ولي الدين، الإمام ابن الإمام، والحافظ ابن الحافظ، وشيخ الإسلام ابن شيخ الإسلام زين الدين العراقي، ولى أبو زرعة القضاء بالديار المصرية، فسار أحسن سيرة، بعفة ونزاهة، وشهامة ومعرفة، توفي سنة ٨٢٦، من تصانيفه: والتحرير لما في منهاج الأصول من المعقول والمنقول، وشرح تقريب الأسانيد، وطرح التثريب، والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد... وغير ذلك. توفي سنة ٨٢٦، راجع: البدر الطالع للشوكانى ٧٢/١، وشذرات الذهب ١٧٣/٤.

مراسيل الصحابة

إن صحابة رسول الله ﷺ هم الأعلام الذين يُقتدى بهم في ظلمات الليل، وكيف لا وهم نجوم الهدى في أعين المتأمل، فلقد عرفوا من أحوال النبى ﷺ الكثير، ونقلوا لنا كل ما سمعوه، وما رأوه منه ﷺ مما نحن في مسيس الحاجة إليه، ولقد كان النبي خُلقاً حسناً يمشي على الأرض.

أخرج الإمام أحمد بسنده عن سعد بن هشام قال: سألت عائشة فقلت أخبريني عن خلق رسول الله ﷺ فقالت: ﴿ كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ ﴾ [1] مما جعل الصحابة يهرعون إليه ويضعون مقاليدهم بين يديه ينغمسون فى فيضه الذي بهر منهم الأبصار وأزال عنهم الأكدار، وَصَيَّرَهُمْ أهلا لمجالسته ومحادثته ومرافقته ومخالطته، حتى آثروه على أنفسهم وأموالهم وأزواجهم وأولادهم، وبلغ من محبتهم له إيثارهم الموت فداءً له، ولم يأمرهم به، فهانت أمام أعينهم الدنيا وما فيها، فصدق فيهم ما نزل في حقهم في محكم التنزيل:

قول الله ﷻ:

ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [2].

وقوله ﷻ: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ [3].

ومراسيل الصحابة المراد بها: الأحاديث التى لم يسمعها الصحابي من رسول الله ﷺ، وإنما سمعها من صحابي عن رسول الله ﷺ، فإذا رواها أسقط الصحابي الآخر الذي سمعها منه.

وعادة ما يكون هذا الأمر من صغار الصحابة، الذين لم يدركوا البعثة، وصاروا يحدثون بأخبار، يُعلم بالضرورة أنهم لم يدركوا زمانها، فهم لم يأخذوها

---

(١) راجع: مسند الإمام أحمد حديث رقم ٢٤١٣٩.

(٢) سورة الفتح آية: ٢٩.

(٣) سورة الأحزاب آية: ٢٣.

عن رسول الله ﷺ، وإنما أخذوها عن صحابي آخر من كبار الصحابة عن رسول الله ﷺ.

ولا يُفهم من ذلك أن هذا الأمر مقصور على صغار الصحابة ﷺ، بل كان كبار الصحابة ﷺ يتناوبون في ملازمة رسول الله ﷺ ويُخبر بعضهم بعضاً ما سمعه، أو رآه من رسول الله ﷺ ومن ذلك:

أخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عباس عن عمر قال: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنْ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنْ الوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ أَثَمَّ هُوَ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: طَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ: لا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ ؟ قَالَ: ﴿ لا ﴾ فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ [1].

أخرج الحاكم بسنده أن أنس بن مالك ﷺ حَدَّثَ بحديث، عن رسول الله ﷺ، فقال رجل: أنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ فغضب غضبا شديداً، وقال: والله ما كل ما نُحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن كان يحدث بعضنا بعضا، ولا يتهم بعضنا بعضا [2].

لأنهم ﷺ جميعاً كانوا كلهم عدولاً أمناء، فهذا وإن سميناه مرسلاً إلا أننا نُعطيه حكم الاتصال، ونعامله معاملة الاتصال من حيث الحكم، وأما وصفه بكونه مرسلاً أي من حيث التسمية والاصطلاح، لأننا نعلم أنه ليس متصلاً ؛

---

(١) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم ١ / ٣١.

(٢) راجع: مستدرك الحاكم، كتاب: معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر أنس ابن مالك الأنصاري ﷺ – حديث رقم: ٦٤٩٩.

لأن هذا الصحابي لم يسمع هذا الخبر من رسول الله ﷺ، بينه وبين رسول الله ﷺ واسطة، لكن لما تحققنا من أن الواسطة عن صحابي، والصحابة كلهم عدول، فمعرفتنا بهذه الواسطة أو عدم معرفتنا غير مؤثر فى الحكم.

حكم مراسيل الصحابة

الأحاديث المرسلة التى أرسلها الصحابة فى حكم الأحاديث المتصلة، وذلك لأن الصحابة يروون الأحاديث عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول فالجهالة بهم لا تضر، والحكم فيه يختلف عن مراسيل التابعين [1].

قال النووي: يحتج بها لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة، وإذا رووها بينوها، فإذا أطلقوا ذلك، فالظاهر أنه عن الصحابة والصحابة كلهم عدول.

---

(١) لو قال التابعي حدثني رجل فلا يخلو ذلك عن أحد احتمالين:

الأول: أن لا يصفه بالصحبة، فلا يكون ذلك متصلا لاحتمال أن يكون هذا الرجل الذي أرسل عنه تابعيا آخر.

الثاني: إن وصفه بالصحبة فلا يُسمى مرسلا.

وقد قبل بعض العلماء الأحاديث على هذه الصورة مثل الإمام البيهقي، فقد قال عقب حديث رواه عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من الصحابة: وهذا إسناد صحيح، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقة، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر، إذا لم يعارضه ما هو أصح منه.

قال السخاوي: وبهذا القيد ونحوه يجاب عما توقف عن الاحتجاج به من ذلك، لا لكونه لم يُسَمّ، ولو لم يصرح به، ويتأيد كون مثل ذلك حجة بما روى البخاري عن الحميدي قال: إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة وإن لم يُسَمّ.

وقيل للإمام أحمد: إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح ؟ قال: نعم.

قال السخاوي: قيده ابن الصيرفي بأن يكون صرح بالتحديث ونحوه، أما إذا قال عن رجل من الصحابة، وما أشبه ذلك فلا يُقبل، قال: لأني لا أعلم أسمع ذلك التابعي منه أم لا ؟ إذ قد يحدث التابعي عن رجل وعن رجلين عن الصحابي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا، فلو علمت إمكانه فيه لجعلته كمدرك العصر، راجع: معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢/٥٤، والكفاية، ١/٥٨٥، وفتح المغيث ١/٢٧٠.

وقال السخاوي: لا شك أنهم – أي الصحابة – عدول لا يقدح فيهم الجهالة بأعيانهم، وأيضا فيما يرويه عن التابعين غالبه، بل عامته إنما هو من الإسرائيليات، وما أشبهها من الحكايات، وكذا الموقوفات.

والصحابة لا يجوز تجريحهم، ولا يجوز تعديل البعض منهم دون البعض الآخر، ويكفيهم فخراً قول الله ﷻ :

چ چ چ چ چ چ[1].

مثال مرسل الصحابي

من المتفق عليه أن الصحابة كلهم عدول لا تضر الجهالة بهم، سواء أكان الصحابي صغيراً، أو كبيراً، ومن المتفق كما أسلفنا أن مرسل الصحابة يُحمل على الاتصال ويأخذ حكمه في وجوب العمل به، وهذا مثال لحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه للسيدة عائشة رضي الله عنها، ومن المسلم به أن النبي ﷺ بُعث ولم تكن السيدة عائشة قد ولدت بعد، وهذا الحديث تتحدث فيه السيدة عائشة عن أول من نزل من الوحي على النبي ﷺ، وقد صَدَّرَ به الإمام البخاري صحيحه.

قال الإمام البخاري رحمه الله:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لا يَرَى رُؤْيَا إِلا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ اقْرَأْ قَالَ مَا أَنَا بِقَارِئٍ قَالَ

(١) وردت هذه الألفاظ الكريمة في سورة: المائدة آية: ١١٩، وفي سورة التوبة آية: ١٠٠، وفي سورة المجادلة آية: ٢٢.

فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّى الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ قُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِئٍ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّى الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ فَقُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِئٍ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ[1]، فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِى الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّي ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ امْرَأً قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِي فَيَكْتُبُ مِنْ الإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِى، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى، فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوَ مُخْرِجِي هُمْ، قَالَ: نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلا عُودِي وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّى وَفَتَرَ الْوَحْيُ [2].

(١) سورة العلق الآيات: ١- ٣.

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: بدء الحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١ / ٣ عن السيدة عائشة رضي الله عنها.

أقسام الحديث المرسل

ينقسم الحديث المرسل إلى قسمين: ظاهر وخفي.

والمرسل الظاهر قول التابعي صغيراً كان أو كبيراً: قال رسول الله ﷺ كذا.

والمرسل الخفي: هو أن يروي الراوي عن من أدركه ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه، مما يُعلم بإخباره، أو بتحقيق الحافظ (١).

وقيل: هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره، ولم يثبت لقيه له، بصيغة محتملة.

صورته: أن يقول الراوي فى روايته عمن عاصره، ولم يسمع منه، ولم يلقه: عن فلان، أو قال فلان، مثل مرويات الحسن البصري عن أبي هريرة ﷺ، فمن الثابت أن الحسن البصري لم يلقى أبا هريرة ﷺ.

مثال ذلك:

قال الإمام البخاري: وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ (٢).

وما رواه الإمام الترمذي قال:

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي عن الأعمش عن أنس قال: ﴿ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنْ الأَرْضِ ﴾ (٣).

---

(١) راجع: التوضيح الأبهر: ٣٩/١.

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة ٤ / ٧٨.

(٣) الحديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الاستتارة عند الحاجة ١ / ٢٥.

قال أبو عيسى: هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس هذا الحديث، وروى وكيع وأبو يحيى الحماني عن الأعمش قال: قال ابن عمر: كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة لم يرفع=

وقال أيضا:

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلالٍ الصَّوَّافُ البصري[1] حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ [2] عَنْ أَبِي طَارِقٍ [3] عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ مَنْ يَأْخُذُ عَنِّي هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أَوْ يُعَلِّمُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ ؟ ﴾ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فقلت أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَخَذَ بِيدِي فَعَدَّ خَمْسًا وَقَالَ: ﴿ اتَّقِ الْمَحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ وَأَحْسِنْ إِلَى جَارِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا وَأَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُسْلِمًا وَلا تُكْثِرْ الضَّحِكَ فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ الْقَلْبَ ﴾ [4].

= ثوبه حتى يدنو من الأرض، وكلا الحديثين مرسل، ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس، ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد نظر إلى أنس بن مالك قال رأيته يصلي فذكر عنه حكاية في الصلاة.

(١) هو: أبو محمد، بشر بن هلال الصواف النميرى، البصري، روى عن: جعفر بن سليمان الضبعي ، وداود بن الزبرقان ، وصالح بن موسى الطلحى، وغيرهم. وروى عنه: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وغيرهم. قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات راجع: تهذيب الكمال ١٥٩/٤، وتقريب التهذيب ١ / ١٢٤.

(٢) هو: أبو سليمان، جعفر بن سليمان الضبعي، البصري، روى عن: ثابت البنانى، وعوف الأعرابي، وابن دينار وغيرهم. وروى عنه: الثوري، وعبد الرزاق، وسيار بن حاتم، وغيرهم.وثقه ابن معين، وابن عيينة، والجوزجانى، وغيرهم، راجع: تهذيب الكمال ٤٣/٥، وتقريب التهذيب ١ /١٤٠.

(٣) هو: أبو طارق السعدي، البصري، روى عن الحسن البصري، وروى عنه جعفر بن سليمان. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال، للمزي: ٤٣٤/٣٣، ترجمة ٧٤٤٨، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص: ٦٥٠، ترجمة ٨١٨٢.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في جامعه في كتاب: الزهد، باب: من اتقى المحارم فهو أعبد الناس ٥٥١/٤، رقم: ٢٣٠٥. =

حكم المرسل الخفي

هو نوع من المنقطع، إلا أن الانقطاع فيه خفي ؛ لأن تعاصر الـراويين يوهم اتصال السند بينهما [1]، ولكن يُعرف المرسل الخفي بأمور منها:

١- أن يعرف عدم اللقاء بين الراوي وبين من روى عنه بـنص بعـض الأئمة على ذلك، أو بإخبار الراوي عن نفسه أنه لم يلق مـن حـدث عنـه، أو بدراسة تاريخ كل واحد منهم من خلال كتب الرجال.

٢- أن يعرف عدم السماع منه مطلقا بنص بعض الأئمة على ذلـك، أو بإخباره عن نفسه أنه لم يسمع ممن أسند إليه شيئا.

أشهر المصنفات فى المرسل الخفي:

كتاب التفصيل لمبهمات المراسيل للحافظ أبى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي.

الحمد لله

والحمد لله رب العالمين

= قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان والحـسن لـم يسمع عن أبي هريرة شيئا هكذا روي عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد قالوا: لـم يسمع الحسن من أبي هريرة، وروى أبو عبيدة الناجي عن الحسن هذا الحديث قوله ولـم يذكر فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(١) راجع: منهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ص ٣٨٧).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

لقد تميزت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بعلم الإسناد الذي هو من الدين، فهو علم تفتخر به الأمة، وحُقَّ لها أن تفتخر به على غيرها من الأمم السابقة.

وبعد:

فهذه جمل وجيزة جمعت فيها تعريف الحديث المرسل، والعلاقة بينه وبين الحديث المنقطع والمعضل، مع ذكر أحكامه من حيث القبول والرد، وبيان الشروط التي وضعها السادة العلماء لقبوله.

وما حملني على البحث في هذا الموضوع إلا لأنه من أجلّ أبواب علم الحديث دراية، ولقد استفدت كثيراً بدراستي لأقوال العلماء في الحديث المرسل، فأردت أن أجمع كل ذلك في بحث تحت عنوان:

القول المبين في مرسل التابعين

وأخيرًا فهذا جهد المقل الذي يريد الإصلاح لنفسه وأمته، فما كان من حسن فمن توفيق الله تعالى ﷻ، وما كان من نقص أو سهو أو نسيان أو خطأ فمن نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دكتور

محمد الطيب خضري